



الجنس مثل فضيحة

الميول الجنسية والنوع الاجتماعي
للإعلام اللبناني

يتوجه هذا الدليل الى الصحفيين/ات والإعلاميين/ات والكتاب الذين يتعاطون بقضايا الجندر والجنسانية، لذا فإنه سيتناول حصراً تفرعات هذه المفاهيم الأكثر شيوعاً في الإعلام والتي تحوز على الحيز الأكبر والأبرز من هذه التغطية. مع ان الجندر هو الأدوار الإجتماعية التي تفرز وتركب لكل من الرجل والمرأة، وبالتالي فهو مصطلح يحتوي معاني ومصطلحات وتيارات كثيرة ويحتاج شرحها تالياً لمساحات لا نملكها هنا، سيركز هذا المجلد على قضايا المرأة والعنف الجنسي ضدها. انا في ما يخص الجنسانية، ومع ان المصطلح يحوي كذلك مفاهيم متعددة كاللذة الجنسية، الممارسات الجنسية، والتعبير الجنسي، وسواها من المفاهيم التي تحتمل الكثير من النقاش، سنتناول في هذا الدليل تغطية الإعلام لمفهومي-حالتى المثلية الجنسية وتغير النوع الاجتماعي، دون سواها.

فهرس

6	مقدمة حول النوع الاجتماعي والجنسانية وتعريف
8	اشكالية تمثيل هذه القضايا في الإعلام المرئي والمكتوب - دراسة حالة
11	خرافات وحقائق
14	النساء: السياقات القانونية، الاجتماعية والسياسية
17	المثليين والمثليات: السياق القانوني، الاجتماعي والسياسي
19	متغيري النوع الاجتماعي او الترانس في لبنان: السياق القانوني، الاجتماعي والسياسي
21	مبادئ هامة لدى تغطية هذه القضايا
25	عن الكاتبة
25	عن المؤسسة

ما هو النوع الاجتماعي وما هي الجنسانية: كيف نعرف المصطلحان وكيف يختلفان؟

يستخدم مصطلح "النوع الاجتماعي" اليوم للإشارة إلى الهويات الاجتماعية كالمراة أو الرجل أو متغير(ة) النوع الاجتماعي أو غيره.

إشارة إلى ان استخدام هذه المصطلحات يختلف بين اللغتين العربية والإنكليزية. ففي العربية، مع ان كلمة "جنس" تستخدم للدلالة على كل من النوع الاجتماعي والجنس (التركيبية البيولوجية والفعل الجنسي)، إلا انه بات يسري التفريق بين الجنس (مذكر-مؤنث) والنوع الاجتماعي (رجل-امراة). أما في اللغة الإنكليزية، فتعريف النوع الاجتماعي يستند على تفرقة عن والتمييز بينه وبين الجنس، فيُفهم الجنس على انه بيولوجياً بحتاً، بينما يُنظر إلى النوع الاجتماعي على انه مركب اجتماعي (قاموس الجندر). لكن هذا التفريق التبسيطي بين الجنس البيولوجي والنوع الاجتماعي يعتبر اشكالياً سبق ان حاجته بحوث صدرت مؤخراً، إلا ان المساحة هذه لا تتسع لهذا النقاش، لذا سنحده بأساسيات تعريف هذه المصطلحات.

شاع مصطلح النوع الاجتماعي لصدّ الزعم بأن تبعية المراة اجتماعياً مرتبط بتغايرها الجسدي اي لأنها انثى، وهو زعم كان منتشرأ كذلك في منطقتنا. طورت النسويات آنذاك مصطلح "النوع الاجتماعي" للإشارة إلى مفاهيم إجتماعية حول الذكورة والأنوثة استندت إلى مبالغة في الاختلافات البيولوجية بين الرجل والمراة¹، ولفرض تجارب وتوقعات على كل منهما متوافقة مع هذه المفاهيم، ما ينتج علاقات سلطة غير متوازنة والتي تنتج بدورها العنف القائم على النوع الاجتماعي. ان مصطلح "العنف القائم على النوع الاجتماعي" هي من المصطلحات التي سترد تكراراً في هذا الكتيب والتي تنفرع وترتبط بمفهوم النوع الاجتماعي. كما سيرد أيضاً مصطلحي "الصورة النمطية المبنية على النوع الاجتماعي"، والذكورية.

أما في ما يخص الجنسانية، فهي مصطلحاً جامعاً وواسعاً يشمل الهويات والأفعال الجنسية، والمشاعر، والرغبات، والتعبيرات والميول الجنسية. في أواخر القرن التاسع عشر في أوروبا، بدأ علماء الجنس الأوروبيين والأميركيين الشماليين باكتشاف الأسس البدنية والبيولوجية للممارسات الجنسية، وكانت أولى افتراضاتها ان الجنسانية الطبيعية غيرية* وان الغرض من الرغبة الجنسية هو الإنجاب. لذا اعتبرت بعض السلوكيات والأفعال الجنسية، كالمثلية مثلاً، مخالفة للطبيعة. ومن هنا استمرار الربط التلقائي بين الجنسانية والمثلية الجنسية، حتى مع التراجع الملحوظ للزعم بأن المثلية الجنسية غير طبيعية، ورغم ان مصطلح الجنسانية شاسع ويشمل مجموعة من المشاعر والسلوكيات والأفعال الفطري منها والمبني اجتماعياً، وكون المثلية الجنسية إحدى تفرعات هذا المصطلح. ان ارتباط مصطلحي "النوع الاجتماعي" بمصطلحات "الجنس" و"الجنسانية" تجد جذورها في النظريات النسوية وهي نقطة مركزية في النقاش النسوي.

¹ <http://csc.k.daleel-madani.org/resource/gender-dictionary-traveling-concepts-and-local-usages-lebanon-%D9%82%D8%A7%D9%85%D9%88%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%AF%D8%B1-%D9%85%D9%81%D8-%A7%D9%87%D9%8A%D9%85-%D9%85%D8%AA%D9%86%D9%82%D9%91%D9%84%D8%A9>

² <http://csc.k.daleel-madani.org/resource/gender-dictionary-traveling-concepts-and-local-usages-lebanon-%D9%82%D8%A7%D9%85%D9%88%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%AF%D8%B1-%D9%85%D9%81%D8-%A7%D9%87%D9%8A%D9%85-%D9%85%D8%AA%D9%86%D9%82%D9%91%D9%84%D8%A9>

الجنس مش فضيحة

وشكل المؤتمر العالمي الرابع المعني بحقوق المرأة الذي عُقد في بيجينغ في العام 1995 حدثاً رئيساً لتعريف المجتمع المدني ومنظماته بمصطلحات النشاط في قضايا النوع الاجتماعي. وبعدها تناولت الحركة النسوية بموجتها الرابعة والأحدث في لبنان الدور الاجتماعي للجنس والنضال ضد الذكورية والنظام البطريركي وآليات قمعه. وفي هذه الحركة، تجد هذه الموجة من نشاط المثليين والمثليات والمتحولين والمتحولات جنسياً جذورها².

يتوجه هذا الدليل الى الصحفيين/ات والإعلاميين/ات والكتاب الذين يتعاطون بقضايا الجنس والجنسانية، لذا فإنه سيتناول حصراً تفرعات هذه المفاهيم الأكثر شيوعاً في الإعلام والتي تحوز على الحيز الأكبر والأبرز من هذه التغطية. مع ان الجنس هو الأدوار الاجتماعية التي تفرز وتركب لكل من الرجل والمرأة، وبالتالي فهو مصطلح يحتوي معاني ومصطلحات وتيارات كثيرة ويحتاج شرحها تالياً لمساحات لا نملكها هنا، سيركز هذا المجلد على قضايا المرأة والعنف الجنسي ضدها. انا في ما يخص الجنسانية، ومع ان المصطلح يحوي كذلك مفاهيم متعددة كاللذة الجنسية، الممارسات الجنسية، والتعبير الجنسي، وسواها من المفاهيم التي تحتل الكثير من النقاش، سنتناول في هذا الدليل تغطية الإعلام لمفهومي -حالي المثلية الجنسية والتحول الجنسي، دون سواها.

من بين المصطلحات المرتبطة بمصطلح الجنسانية:

مغايرة الجنس (heterosexual): شخص ينجذب/تتجذب عاطفياً وجنسياً لشخص من الجنس الآخر.

مثلية الجنس (homosexual/gay/lesbian): شخص ينجذب/تتجذب عاطفياً وجنسياً لشخص من نفس الجنس.

ثنائية الجنس (bisexual): شخص ينجذب/تتجذب عاطفياً وجنسياً لكلا الجنسين.

مخالطة الجنس (intersex): شخص ولد/ولدت بأعضاء جنسية و/أو تناسلية لا تتناسب مع التعاريف النموذجية للذكر أو الأنثى.

متغير النوع الاجتماعي (Transgender Man): شخص ولد أنثى ولكن يعرف عن نفسه برجل.

متغيرة النوع الاجتماعي (Transgender Woman): شخص ولدت ذكر ولكن تعرف عن نفسها بامرأة.

متغيرة الجنس (Transsexual): شخص قرر/ت أو خاض/ت عمليات "تجميلية" يمكن أن تكون جراحية لتغيير الجنس.

رهاب المثلية (homophobia): هو تعبير عن كره المثليين وغالباً ما يترجم بمنع المثليين/ات من الوصول الى حقوقهم/ن.

رهاب التغير الاجتماعي (Transphobia): هو تعبير عن كره متغيري/ات النوع الاجتماعي.

اشكالية تغطية الإعلام لقضايا الجندر والجنسانية

من العدل عند النقاش عن الإعلام، التطرق الى الإعلام بجميع وسائله: المكتوب والمرئي-المسموع والإعلام الاجتماعي. ورغم ان تأثير الإعلام المكتوب وقدرته على الوصول الى الجماهير لا تقارن بتأثير الإعلام المرئي او بقدرة وسائل التواصل الاجتماعي على الوصول الى الجماهير، الا انه ومن المتعارف عليه في اوساط الناشطين ان الصحافة المكتوبة لعبت دوراً اكثر تقدمية من الإعلام المرئي بأشواط في ما يخص المواضيع المتعلقة بالجنسانية في العقد الأخير³. فمذ ما يقارب العقد، شكلت مقارنة عدد من الكتاب في الصحافة المكتوبة وخطابهم-ن التقدمي دافع القنوات التلفزيونية الى كسر تابو الجنسانية وطرحه. اما اليوم، فلمواقع التواصل الاجتماعي دور بارز جداً في تحديد مسار الذوق العام وغالباً ما تشكل النقاشات الدائرة على هذه المواقع التواصل الاجتماعي دور بارز جداً في تحديد مسار الذوق العام والمكتوب لإختيار افكارها وزوايا معالجتها للقضايا، حتى ان صفحات بعض المدونين والمدونات وصفحات بعض الجمعيات على مواقع التواصل تؤثر على السياسات التحريرية لوسائل الإعلام، وتدفع بعض الشركات الى الاعتذار عن بث صور معينة في إعلاناتها.



← Posts

KAFA (enough) Violence & Exploitation
13 May at 2:55pm

تواصلنا مع إدارة **KHOURY HOME** في شأن الإعلان التلفزيوني الأخير للشركة، وقد تم تعديله بحيث أزيلت منه أي إشارة إلى العنف ضد المرأة وصار مقتصرًا على رسالة الإعلان المباشرة، وقد شاهدنا الصيغة المعدلة اليوم على شاشات التلفزة. نقدر تقبل التقدير والاستجابة السريعة التي لمسناها، على أمل إحداث المزيد من التغيير في تعاطي قطاع الإعلانات مع النساء وقضاياهن بشكل عام.

(<https://www.facebook.com/kafa.lb/posts/10154221657414337>)

See Translation

Like Comment Share

14,470 people saw this post

Boost Post

and 219 others عبد المعين

لا تناقش البرامج السياسية قضايا النساء او النوع او الجنسانية باعتبارها "قضايا إجتماعية"، فتناقش ضمن البرامج التي تطرح نفسها كبرامج إجتماعية (مثل على هذه البرامج: وحش الشاشة، للنشر، حكي جالس وبالعربي المشبرح) التي يبدو وكأنها تخصصت بتغليب الدرامية والإثارة على التحليل ووصلت الى مراحل مروعة من انتهاك كل الحرمات والخصوصيات وتسليع كل شيء ممعنة في استراق النظر والسمع الى تفاصيل ضيوفها الحميمة بدون غاية بناءة.

³ <https://reutersinstitute.politics.ox.ac.uk/sites/default/files/Potential%20Change%20in%20Media%20Discourse%20on%20Sexuality%20in%20Lebanon.pdf>

⁴ <https://reutersinstitute.politics.ox.ac.uk/sites/default/files/Potential%20Change%20in%20Media%20Discourse%20on%20Sexuality%20in%20Lebanon.pdf>

⁵ <https://reutersinstitute.politics.ox.ac.uk/sites/default/files/Potential%20Change%20in%20Media%20Discourse%20on%20Sexuality%20in%20Lebanon.pdf>

وبطبيعة الحال، على المقلب الآخر، لا تعالج "البرامج الحوارية السياسية" قضايا الجنسية أو النوع. فتترك معالجة هذه المواضيع الى نوعين من البرامج: اولاً، الكوميديا حيث تلقى نكات ترسخ الصور النمطية حول جنسانية النساء والرجال، وحول المثلية والعمال والعاملات الأجنبية، والإغتصاب⁴ وثانياً، البرامج المصنفة اجتماعية المذكورة اعلاه، التي تستخدم خطاباً وعظياً وارشادياً وخطاب الحرص على المصلحة الإجتماعية العامة، والتي بدورها ترسخ الخطابات المحافظة والصور النمطية بأساليب خطابية مختلفة.

برامج الحرص الإجتماعي هذه تستخدم الإثارة والفضائية بدرجات متفاوتة وذلك بإسم حراسة القيم والأخلاق العامة، وغالباً ما تتمحور مواضيعها المفضلة حول الفضائح المتعلقة بالجنسانية من المثلية الى العذرية والدعارة والعنف الجنسي على انواعه.

دراسة حالة

في مقال اكايمي لها عن تبدل الخطاب الإعلامي اللبناني حول الجنسية⁵، تعالج سحر مندور تغطية البرامج الحوارية لقضية ال "سينما بلازا" وردة الفعل الشعبية والإعلامية المضادة عليها. شكل صيف 2012 نقطة تحول في الخطاب الإعلامي اللبناني حول الجنسية، فإنقلب هذا الخطاب خلال اسبوع من مناهض للمثلية، مصاب برهاب المثلية الى خطاب يدين رهاب المثلية المأسس. من ابرز اللاعبين في قضية السينما بلازا: محتطي تلفزيون معروفتين (الأم.تي.في. والمؤسسة اللبنانية للإرسال)، المجتمع المدني (من خلال حملة مقاطعة احدى المحتطين على وسائل التواصل الإجتماعي ومظاهرة)، وعدد من وسائل الإعلام المكتوبة (السفير، الأخبار، والدايلي ستار) اضافة الى الشرطة، ونقابة الأطباء ووزارة العدل.

بدأت القصة حين قرر برنامج "انت حر" على قناة ال "أم تي في" بث مقاطع فيديو اخذت سراً في صالات سينما مهجورة، تظهر رجالاً يقومون بممارسات جنسية ويشاهدون افلاماً اباحية. جرّ المراسل الذي صور هذه المقاطع الرجال للإنضمام اليه في الحمام لممارسة الجنس، ورغم ان الرجال ترددوا في تلبية الدعوة الا انهم انضموا اليه وتثبتت بالتالي عليهم تهمة "الإنحلال الأخلاقي" و"المثلية". عبر وقتها مقدم البرنامج جو معلوف عن امتعاضه وقرفه لدى مشاهدة الفيديوهات وطالب الشرطة مباشرة بمداهمة السينما والقبض على "الشاذين"، كما خاطب رجال الدين المسيحيين والمسلمين لحثهم على الضغط على الشرطة للقيام بواجبها واصلاح الوضع. لم تخيب الشرطة آمال جو فداهمت سينما بلازا في 28 تموز 2012 واعتقلت 36 رجلاً اتهمتهم بالممارسة الجنسية "المخالفة للطبيعة"، كما أخضعوا للفحوص الشرجية - التي تعتبر نوعاً من الإغتصاب - وذلك لإدانتهم او اثبات براءتهم. وعلى الفور، انت ردة فعل المجتمع المدني على وسائل التواصل الإجتماعي مدوية اذ تداعى الناشطون لمقاطعة المحطة والبرنامج، ما دفع بال "ال.بي.سي" الى القاء الضوء على هذه الواقعة وادانتها في مقدمة نشرة اخبارها. لاقت مقدمة نشرة الأخبار "جمهورية العار" الطليعية الشهيرة رواجاً كبيراً في اوساط الناشطين وعلى وسائل التواصل الإجتماعي، خاصة وانها دعمت تحركات المجتمع المدني في هذا الإطار واعابت على الدولة اللبنانية مداهمتها للسينما واتهمتها بإغتصاب المعتقلين ال 36 وقمع الحريات الجنسية.

مقدمة جمهورية العار

إنها جمهورية العار. جمهورية لا تتوانى أجهزتها عن القيام بفحوص عذرية وفحوص مثلية للموقوفين في المخافر. فحوص تطال الأجزاء الحميمة من أجساد مواطنين ومواطنات من دون أن تكون هناك أي شبهة لحالات اعتداء أو اغتصاب. آخر فصول هذه الفضيحة ما حدث لستة وثلاثين شابا اقتيدوا من داخل إحدى صالات السينما في برج حمود إلى مخفر حبيش حيث أجريت لهم فحوص شرجية، قبل أن يتم إخلاء سبيل مجموعة منهم.

جمهورية العار نفسها يهدد المسؤولون فيها بإزالة عقاب جماعي باللبنانيين عبر حرمانهم من الكهرباء، وذلك بعدما تحالف الفساد السياسي والانتهازية السياسية ضد العمال المياومين، وبعدهما فشل العمل على التفريق بينهم عبر التحريض الطائفي. لكن صمود المياومين في اعتصامهم لثلاثة أشهر أجبر المسؤولين أخيراً على السير في مفاوضات قد توتي ثمارها في الأيام المقبلة.

جمهورية العار نفسها تمنع في حرمان موظفيها وأساتذتها من حقوقهم، غير آبهة بمصيرهم أو بمصير آلاف الطلاب الذين يجدون مستقبلهم معلقاً على نتيجة امتحان لن يفرج عنها.

جمهورية العار نفسها تغض الطرف عن أحد عشر مخطوفا من أبنائها، فيما الخاطف ينتقل من شاشة إلى شاشة، والأهالي لم يبق أمامهم إلا اللجوء إلى الشارع من جديد. وقد أمهلوا الدولة اليوم 48 ساعة سيباشرون بعدها خطواتهم التصعيدية.

جمهورية العار نفسها ما زالت عاجزة عن الحوار الوطني فيما الأزمة السورية تشتد من معارك حلب المستمرة إلى التحضيرات الدولية لمرحلة انتقالية، إلى التلويح الإيراني بالتدخل في الوقت المناسب. أهلاً بكم في جمهورية العار.

وكانت مقدمة "جمهورية العار" هذه بمثابة كرة تلج إذا تتالت بعدها المقالات والمدونات الإيجابية الداعمة للحريات الجنسية والشاجبة لما ارتكبه الشرطة وبرنامج "انت حر"، ما أدى إلى تصريح نقابة الأطباء بإلغاء الفحوص الشرجية وتصريح آخر لوزارة العدل يؤكد أهمية هذا الإلغاء. اضطرت عندها محطة ال"أم.تي.في" إلى إثبات تقدمية سياساتها ومبادئها فردت ببيان أشهرت فيه دعمها للحريات الجنسية و"المثليين المهمشين". وقد شكلت هذه "المعركة الإعلامية تغييراً واضحاً في المعايير الأخلاقية التي تستند إليها المؤسسات الإعلامية في موضوع الجنسانية والحقوق الجنسية إذ خلقت اتجاهها فكرياً جديداً نقل الوصمة من المثلية الجنسية إلى رهاب المثلية.

تحيط بالمثلية الجنسية والجنسانية وقضايا النوع الاجتماعي عموماً العديد من الخرافات أو الصور النمطية. هذه بعضها:

1 - في أغلب الأحيان، ما يسمى تحرشاً جنسياً هو مجرد تودد أو مزاح غير مؤذيين
”منا هالكارثة، كلا مزحة ولازم تعتبرها مجاملة“

احد التكتيكات التي تُستخدم لإسكات النساء وتبرير التصرفات الذكورية المؤذية هو الإدعاء أنّ التحرش الجنسي مزاح بريء. التحرش الجنسي ليس نكتة ولا مجاملة، لأنه بالنسبة للنساء اللواتي يتلقينه، مخيف ومهين وقد يلحق أضراراً سلبية وطويلة الأمد بصورة الشخص الذاتية وراحته في الأماكن العامّة. ما من تحرش جنسي بريء كما يزعم البعض. هو دوماً شكل من أشكال العنف وغالباً، لا يكون له علاقة بالإهتمام العاطفي أو الاجتماعي الصادق. ولا يكون أبداً مجرد سلوك صبياني عادي في الشوارع لا يقصد فيه أي أذى، إذ هناك دوماً احتمال تفاقمه إلى شكل ”أخطر“ وأكثر مباشرة من أشكال العنف. وحتى عندما لا يتفقم، فالتحرش بحد ذاته هو تعدٍ على مساحة متلقيه الشخصية، وشكل من أشكال العنف.

تذكير: ما يحدد ما اذا كان السلوك تحرشاً جنسياً هو تأثيره على المتلقي وليس نية المتحرش.

2 - ”المثلية الجنسية مرض نفسي يمكن علاجه“

لقد تم الغاء المثلية الجنسية كمرض نفسي/عقلي من الدليل التشخيصي والإحصائي للاضطرابات النفسية الذي يعتمده الأطباء النفسيين عالمياً في أواخر القرن الماضي. ولذلك لا يوجد علاج لما لا يعتبر مرضاً. كما أن العديد من معالجي/ات النفس حاولوا تغيير الميول الجنسية مع المثليين/ات ولكن أبت جميع المحاولات بالفشل، فالعلم أثبت انه لا يوجد اي طريقة لتغيير الميول الجنسية. وفي لبنان أصدرت الجمعية اللبنانية لعلم النفس وجمعية الطب النفسي اللبنانية بيانان تحدثا عن مخاطر محاولة تغيير الميول الجنسية للمثليين/ات وأن المثلية الجنسية ليست مرضاً يستدعي العلاج.

3 - ”سبب المثلية الجنسية هو الاغتصاب في الصغر“

هناك العديد من النظريات حول الميول الجنسية وتكوينها وليس هناك من أي دليل حول كيف يكون الشخص مثلياً أو مغايراً أو ثنائياً أو بلا ميول، كما أنه ليس هناك أي اثبات ان الاغتصاب في الصغر يؤدي الى أن الشخص يصبح مثلياً. فهناك الكثير من الذين تعرضوا للاغتصاب في الصغر ولم ”يصبحوا“ مثليين كما ان أغلب المثليين لم يتعرضوا للاغتصاب في الصغر.

4 - "سبب تغير النوع الاجتماعي هو الرغبة باقامة علاقات جنسية مع الجنس الآخر"

ان سبب تغير النوع الاجتماعي هو كيفية نظر الشخص الى نفسه/ها كامرأة او رجل أو أي شيء آخر وليس له علاقة بمن يرغب له/لها شريك/ة عاطفي أو جنسي. فهناك متغيري النوع الاجتماعي متليين وثنائيين ومغايريين الجنس.

5 - التحرش الجنسي ظاهرة موجودة في بعض الثقافات فحسب، وفي المناطق الأكثر حرماناً وفقراً.

"هاي إشيا طبيعية ويتصير بالمجتمعات الشرقية التقليدية، وبالمناطق الفقيرة."

ينجو المتحرشون جنسياً بفعلتهم في بعض البلدان لعدم وجود قوانين حماية ، او حيث لا مراقبة فعلية لتطبيق القوانين، لكن هناك تقارير دورية عن حصول التحرش الجنسي في جميع البلدان والمناطق. لا يفيد القول إنه يحدث في بعض الثقافات إلا لتطبيعها والادعاء بأنه أمر يجوز.

6 - "المثلية الجنسية مستوردة من الغرب"

لا تقتصر المثلية الجنسية على بلد معين أو حضارة معينة أو ثقافة معينة. ونجد المثلية الجنسية موجودة علناً في الكتابات عند العرب في الشعر القديم في العصر "الجاهلي" والأموي والعباسي.

7 - "المثلية الجنسية معدية والأعداد تتزايد"

ان المثلية ليست مرضاً، لذلك لا يمكن أن تعدي ولا يمكن تغيير الميول الجنسية من مثلي الى مغاير والعكس أيضاً. ولكننا نرى ظهور المثليين أكثر وذلك بسبب الظهور في الاعلام والمطالبة بالحقوق والحماية.

8 - التحرش ليس جريمة لأنه ليس مذكور في القانون.

"مش ممنوع يعني مش غلط"

التحرش غير مجرم في القانون لأن الذكورية والتمييز ضد الفئات المهمشة بشكل عام والنساء بشكل خاص ممأسس في القوانين والنصوص والإدارات الرسمية ولأنها متغلغة بمؤسسات الدولة، اذ انها تفترض ان النساء، كما المثليين والعمال والعاملات الأجنبية متغيري الجنس مثلاً، هم في مكانة ادنى من سواهم. كما يعتبرون اغراضاً جنسية وتشيأ اجسادهم(ن)، لا حق لهم بالحماية او بقانون يراعاتهم. الا ان هذا لا ينفي صفة الجرم عن فعل التحرش. ذلك بالإضافة الى ان التمييز على الأساس الجندي يظهر في بنود وقوانين اخرى مثل البند 522 من قانون العقوبات الذي يعفي مقترف الإغتصاب من العقوبة اذا تزوج ضحيته. وهذا بدوره لا يعني ان الإغتصاب ليس جرمًا انما يثبت ان المشرع اللبناني ذكوري وان التمييز على الأساس الجندي ممأسس ومشرع في مؤسسات الدولة ونصوص قوانينها. ان كل فعل يهدد امن وكرامة اي انسان ويحرمه من حقه بالحياة بكرامة ومن دون خوف، ومن حقه باستخدام الأمكنة العامة والخاصة بدون ترهيب هو جرم يجب ان يعاقب عليه القانون.

9 - "ان سبب فيروس نقص المناعة البشري هو المثليون"

في ثمانينات القرن الماضي اكتشفت أول حالة لحامل فيروس نقص المناعة البشري وكان مثلياً، لذلك ارتبط هذا الفيروس بالمثليين. ولكن كما نعلم أن جميع فئات المجتمع معرضة لانتقال هذا الفيروس، بسبب عدم الانتباه في نشر التوعية وتمحور وتركيز حملات التوعية للمغايرين فقط من قبل الوزارات والجمعيات ولأسباب أكثر كعدم قدرة المثليين على الذهاب الى مراكز الخدمات خوفاً من التمييز والتهميش...الخ.

10 - العنف الجنسي يحصل فقط في الأماكن المظلمة او في الحروب، والمتحرش هو دائماً غريب.

قد يقع العنف الجنسي في اي مكان، من الأماكن العامة كالشوارع والمتاجر، ووسائل النقل العام، والمدارس والجامعات واماكن العمل، الى الأماكن الأكثر خصوصية كالمنازل. وقد يصدر عن الأقارب كما الأساتذة واصحاب العمل ورجال الدين والشرطة واي شخص في موقع سلطة.

وبموازاة هذه الخرافات، نورد اليكم-ن بموجز عن واقع هذه الفئات اليوم في لبنان بجوانبها الظالمة والمظلمة مع الإضاءة على النقاط الإيجابية.

النساء: السياقات القانونية، الإجتماعية والسياسي

الحركة النسوية في لبنان خاضت الكثير من المعارك لتحقق ولو القليل من العدالة للنساء وترفع عنهن الإضطهاد الذي القته عليهن ذكورية المشرّع وابوية منظومة القيم والمبادئ التي تحكم المجتمع والعلاقات بين النساء والرجال.

ورغم ان الدولة اللبنانية كانت قد صادقت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة «سيداو» بعد اعتمادها من الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1979، ودخولها حيز التنفيذ عام 1981 (وقعتها 186 دولة من أصل 193 في العالم)، الا انها تحفظت على مادتين:

- حق المرأة في إعطاء الجنسية لأولادها
- المساواة في الزواج والعلاقات الأسرية

اتفاقية السيداو

اتفاقية سيداو هي شرعة حقوق شاملة للمرأة، تجمع مختلف الهموم التي تم تناولها بطريقة مخصصة في مجمل منظومة الأمم المتحدة، وترتكز على مبدأ المساواة بين الجنسين فوسعت نطاق التغطية حقوق الإنسان للمرأة. وتفرض الإتفاقية هذه الحقوق من خلال العملية التشريعية، ما يفترض ايضاً وجود وسيلة للمساءلة بشأن ضمان هذه الحقوق.

وتلتزم الدول المصادقة على الإتفاقية برفع تقرير الى "لجنة القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة" (لجنة سيداو) في جنيف، بعد سنة من المصادقة و ثم كل اربع سنوات.

ولا يتوقف التمييز ضد النساء عند حدود الأحوال الشخصية، اذ ان التمييز مشرّع في قانون الجنسية (1920) الذي يعطي للرجل اللبناني فقط الحق بتمرير الجنسية اللبنانية لزوجته واولاده، ويحرم المرأة اللبنانية منه، وقانون العقوبات كذلك. فلولا قانون العنف الأسري 293 الصادر في نيسان 2014، لم يكن المشرع ليلحظ العنف الأسري في صلب قانون العقوبات. فالمادتين 503⁶ و 505 من قانون العقوبات، تجرم الإغتصاب وتستثنى الزوج. كما ان المشرع اللبناني كان قد حرص على تشريع الإغتصاب من خلال المادة 752⁷ التي تعفي المغتصب من عقوبته في حال تزوج ضحيته.

وإذا كان الإغتصاب مجرماً في قانون العقوبات اللبناني، فلا بند ولا قانون يجرم التحرش الجنسي او يسميه ويعرفه. كما لا يشمل قانون العمل اي بند يجرم التحرش الجنسي في اماكن العمل. وقد سبق وعملت مبادرة "مغامرات سلوى ضد التحرش الجنسي" ضمن مجموعة "نسوية" في العام 2012، على مشروع قانون لتجريم التحرش الجنسي في الأماكن العامة وخاصة في اماكن العمل الا انه لم يُحرز اي تقدم بخصوصه على المستوى الرسمي. كذلك قدّم النائب غسان مخيبر في آيار من عام 2014 مشروع قانون لتجريم التحرش الجنسي يقضي بحبس المتهم بالتحرش من ثلاثة اشهر الى سنة وبغرامة قد تصل الى عشرة اضعاف الحد الأدنى للأجور. وقد طرح القانون على بساط بحث مجلس النواب السنة الماضية ولكن لم يتم التداول فيه بعد.

قانون العنف الأسري ينقسم هذا القانون الى قسمين:

عقابي: يشدّد العقوبات على بعض الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات اللبناني في حال ارتكبت بين أفراد الأسرة، ويجرّم الضرب والإيذاء.

حمائي: يشمل أمر الحماية الذي بإمكان الضحية طلبه بهدف إبعاد المعتف عنها وعن أطفالها عبر إبعاده عن المنزل، أو نقلها مع أطفالها إلى مكان آمن. نشرح في الأسئلة اللاحقة تفاصيل قرار الحماية وكيفية الحصول عليه.

وتجدر الإشارة إلى أخطاء شائعة لدى التحدّث عن العنف الأسري، وتحديدًا قانون رقم 293، مثل حصره بالعنف الممارس من الزوج على زوجته فيما المذكور في القانون هو العنف الواقع بين جميع أفراد الأسرة؛ على سبيل المثال، العنف الممارس من الأب على الأولاد الراشدين - بما أن القاصرين يشملهم قانون خاص (رقم 422) - أو العكس، أي من الأولاد الراشدين على الأب أو الأم، أو العنف بين الأخوة، والأولاد بالتبني أو التكفل، كما ويشمل أي شخص يتعرّض للعنف من قبل من له حق الولاية أو الوصاية عليه.

لا يشمل القانون بصيغته الحالية كل الجرائم الواردة في قانون العقوبات اللبناني والتي يمكن أن ترتكب داخل الأسرة بحق النساء خاصة، كالضرب والإيذاء والتهديد وحجز الحرية والقدح والذم والتشهير. المادة 3 من القانون الحالي تحصر الجرائم المعاقب عليها بالتسول، الحض على الفجور، الحض على الدعارة، القتل والزنا.

أمّا الضرب والإيذاء، فحُصر تجريمه اذا حصل في معرض "استيفاء الحقوق الزوجية" اي الجماع. المفارقة هي في التعارض بين تعريف القانون للعنف الأسري وهو "اي فعل (...). ويترتب عنه قتل أو إيذاء جسدي أو نفسي أو جنسي أو إقتصادي"، وغياب تجريم واضح وعقوبة محددة لجرائم ينتج عنها اذى نفسي وجسدي وإقتصادي مباشر على النساء.

ليست هذه المفارقة الوحيدة. ابقى القانون بصيغته المعدلة على المادة 674 من قانون العقوبات التي تعفي مرتكب جرم "الإختلاس واساءة الأمانة" اذا كان من "الأصول او الفروع او الزوج او الزوجة"، ما لا ينسجم وتجرّيم الأفعال التي تنتج عنفاً إقتصادياً.

⁶ تنص هذه المادة من قانون العقوبات ان «من أكره غير زوجه بالعنف وبالتهديد على الجماع عوقب بالأشغال الشاقّة خمس سنوات على الأقل».

⁷ تنص المادة على انه «اذا عقد زواج صحيح بين مرتكب احدى الجرائم الواردة في هذا الفصل (الاغتصاب - اغتصاب القاصر - فض بكارة مع الوعد بالزواج - الحض على الفجور - التحرش بطفلة - التعدي الجنسي على شخص ذي نقص جسدي او نفسي...) وبين المعتدى عليها أوقفت الملاحقة واذا كان صدر الحكم بالقضية علق تنفيذ العقاب الذي فرض عليه».

محطات مضيئة

بالرغم من التقصير التاريخي والمأسس بحق النساء، ومن التشويه المتعمد الذي لحق بقانون العنف الأسري (راجع العلبة اعلاه)، سجل القضاء عدد من المواقف تتخطى محدودية النص، واصر عدد من قرارات حماية لنساء من عنف أزواجهن المعنوي . وان كان ابرز واول هذه المحطات كانت مع القاضي جون قزي الذي اصدر حكماً طليعياً للبنانية سميرة سويدان عام 2010 يعطيها الحق بإعطاء جنسيتها لولديها بعد وفاة زوجها المصري، الا اننا نستعرض هنا عدد من الأحكام الطليعية في مجال العنف الأسري.

- ففي 4 شباط 2015، أصدر قاضي الأمور المستعجلة في قضاء جبيل جوزف عجاقة قرار حماية لمصلحة زوجة وإبنتها. واعتبر القاضي "التهديد بنزع الطفلة من والدتها" شكلاً من أشكال العنف الذي تتعرض له الزوجة، كما اعتبر منعها من دخول المنزل الزوجي وتهديدها ضمن الأسباب الموجبة لإعتبارها ضحية عنف اسري وحمايتها. وبهذا القرار يكون القاضي عجاقة قد لفت لخطورة العنف المعنوي وتساويه مع العنف الجسدي اهمية.

- وفي 20 آب 2014، اجتهد قاضي الأمور المستعجلة في منطقة جديدة المتن أنطوان طعمة بموضوع العنف المعنوي، وأصدر قرار حماية لزوجة وإبنتها القاصرتين في قضية إستخدم فيها الزوج الأولاد كأداة ضغط على الزوجة. وبذلك يكون القرار قد إعتبر أن العنف المعنوي وجه من أوجه العنف ضد المرأة، أن التهديد بالأولاد الناتجين من الرابطة الزوجية هو أداة تعنيف بحق الزوجة.

- وحتى قبل صدور القانون في نيسان 2014، كان القاضي المنفرد في جديدة المتن رالف كركبي قد اصدر قراراً يمنع المستدعي ضده من "نشر صور منافية للحياء لزوجته وذلك تحت طائلة غرامة إكراهية قدرها 50 مليون ليرة عن كل صورة تنشر أو تسرب لأي جهة كانت وبأي وسيلة كانت". وبذلك يكون القرار قد عرّف العنف المعنوي الموجه ضد المرأة على أنه "تصرف معين يطل من خلاله كرامتها ومكانتها الاجتماعية والعائلية والمهنية"⁸.

⁸ <http://www.almodon.com/society/2015/2/27/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%86%D9%88%D9%8A-%D9%82%D8%B6%D8%A7%D8%A9-%D9%8A%D8%AD%D8%B5%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9-%D8%A8%D9%88%D8%AC%D9%87-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D8%B9>

يحكم الجنسية في لبنان، جسم من البنود القانونية والقوانين التي اورثتنا اياها مرحلة الإستعمار الفرنسي تعكس المبادئ الدينية ومنظومة القيم المحافظة التي تحكم المجتمع المبنية بشكل اساسي على الأدوار والعلاقات الاجتماعية الجندرية التقليدية. الا ان البند الأشهر والأكثر تداولاً فهي المادة 534 من قانون العقوبات اللبناني⁹ التي تحظر "إقامة علاقات جنسية مع ما يخالف قوانين الطبيعة" ويعاقب مخالفتها، وهي ما تبرّر به الدولة اللبنانية ممارساتها في التضييق الممنهج على المثليين. ويقصد بهذا المصطلح كل علاقة جنسية خارج الأطر الزوجية وبالتالي تلك التي لا تهدف الى التكاثر والأنجاب في خلية عائلية مغايرة، مثل العلاقة الجنسية المثلية، الجنس خارج اطار الزواج، الجنس الشرجي، الخ...).

غالباً لا يتم مدهمة منازل أشخاص انما اجمالاً، يمكن للشرطي/ة توقيف أحد المارة اذا شك/ت بأنه/ا مثلي/ة لسبب أو لآخر واقتياده/ا الى قسم الشرطة والتحقيق معه/ا. اخطر ما في هذا القانون ليس فقط انه يفسح المجال واسعاً امام استنساابية الملاحقات وتسبب الخوف وعدم الأمان لدى شريحة واسعة من الناس، بل انه يلعب دوراً هاماً في الافلات من العقاب لمجرمين ومبتزّين وسارقين. ففي حال تعرض أحد المثليين الى أي اعتداء بسبب ميوله الجنسية أو سرقة أو ابتزاز لن يتجرأ على تبليغ الشرطة لأنه سوف يلاحق قانونياً بسبب مثليته.

وكما الحال مع النساء في لبنان، فإن الجور والإضطهاد القانونيين في حالة المثليين والمثليات والمتغيرين والمتغيرات، مترافق مع تمييز واضطهاد يوميين. كما يظهر تطابق واضح بين روح المشرع والقيم المجتمعية السائدة اليوم اذ بيّنت دراسة أنجزتها "المؤسسة العربية للحرية والمساواة" (2015) حول مواقف الرأي العام حول الجنسية والنوع الاجتماعي، ومدى قبول المجتمع لهذه الفئات ان الأغلبية تردّ الإختلاف عن "الطبيعة" الى مرض نفسي وجسدي يستدعي العلاج.

كما وجدت الدراسة أنّ معظم المشاركين لا يمانعون المثلية، طالما هي "بعيدة عنهم". يرى مثلاً 66.3% أن مثلي ومثليات الجنس خطر على المجتمع، و81.3% يعتبرون المثلية الجنسية سلوكاً غير أخلاقي، و83.5% يعتبرونها خطيئة أو حراماً. ويرى 72.2% بالمئة من المستجوبين أن المثلية الجنسية هي اضطراب نفسي، و79% يرون أنها اضطراب في الهرمونات أيضاً، و79% يعتقدون أن مثلي ومثليات الجنس يجب أن يخضعوا للمعالجة الهرمونية والبيكولوجية¹⁰.

يوافق 55.7% بالمئة من المستجوبين على أن كل فعل جنسي يحصل بالتراضي بين شخصين راشدين لا يجب أن يكون ممنوعاً قانوناً. كما يوافق 56% بالمئة على أن السلوك الجنسي للشخص متعلق به وحده. بينما يعارض 90.4% بالمئة القول بأن من حق الزوج إجبار زوجته على ممارسة الجنس معه من دون موافقتها. ويوافق 73.8% على ضرورة وجود تربية جنسية في المدارس. من دراسة "طالما بعاد عني" للمؤسسة العربية للحرية والمساواة، عن المواقف اللبنانية حول الجنسية والمواقف الجندرية.

⁹ تنص مادة 534 من قانون العقوبات اللبناني على ان: "اي مجامعة خلافاً للطبيعي يعاقب عليها بالسجن تتراوح بين شهر وسنة واحدة، وبغرامة تتراوح ما بين 200 الف ومليون ليرة".

¹⁰ <http://gsrc-mena.org/gsrc/as-long-as-they-stay-away-exploring-lebanese-attitudes-towards-sexualities-and-gender-identities/>

محطات مضيئة

كانت الجمعية اللبنانية للطب النفسي قد حسمت النقاش حول "طبيعية" الميول الجنسية المثلية، في تموز 2013 بعد سلسلة من عمليات التوقيف واساءة المعاملة تعرض لها مثليي ومتغيري الجنس وقتها في بيروت، وازدياد قوة وحدية الخطاب الداعي الى العلاج الإصلاحي للتوجه الجنسي.

صرحت الجمعية حينها انه ما من إثبات علمي منشور يدعم فاعلية العلاج الإصلاحي، كعلاج لتغيير التوجه الجنسي مذكرةً بأن الإفتراضات بأن المثلية الجنسية هي نتيجة اضطراب في الدينامية العائلية أو نمو نفسي غير متزن، قائمة على معلومات خاطئة، ودعت حينها الخبراء في مجال الصحة في لبنان إلى الاعتماد حصراً على العلم عندما يعبرون عن آرائهم أو يصفون العلاج لهذه الحالة لا سيما وان اكبر الجمعيات المعنية بالصحة العقلية أكدت أن المثلية الجنسية ليست اضطراباً عقلياً وبالتالي لا تتطلب اي علاج، وقد ازلتها من لائحة الامراض.

وقبل الجمعية اللبنانية للطب النفسي، كان "مجلس أمناء الجمعية الأميركية للأطباء النفسيين" قد أعلن في كانون الأول 1998 أن الجمعية تعارض أي علاج نفسي كالعلاج الإصلاحي يقوم على اعتبار المثلية الجنسية اضطراباً عقلياً ويرغم الفرد على تغيير توجهه الجنسي المثلي.

كما وكانت نقابة الأطباء قد اعلنت، في تصريح طليعي سابق، عدم جواز القيام بالفحوص الشرجية المهينة في المخافر اللبنانية لأي طبيب منتم للنقابة معلنين انها فحوص لاغية ولا قيمة مضافة طبية لها، عدا عن انها انتهاك صارخ وصریح لكرامة وجسد الإنسان، وذلك إثر قضية مدامة السينما بلازا في صيف ال2012.

كما كان للقضاء ايضاً محطات طليعية انصفت المثليين وناصرتهم في الصراع مع الموروثات المجتمعية والثقافية، ولعل اهمها كان قرار القاضي منير سليمان عام 2009 الداعي الى إخراج العلاقات المثلية من دائرة "خلاف الطبيعة"، وذلك اعتباراً ان العلاقة بين راشدين لا تخالف الطبيعة شارحاً في نصه عن الاختلاف وعن من يحدد الطبيعي والغير طبيعي.

متغيري ومتغيرات الجنس والنوع الاجتماعي: السياق القنوني والاجتماعي

إن التعبير المستخدم باللغة الإنكليزية للتعريف بمتغيري/ات النوع الاجتماعي علمياً عالمياً هو "Gender Incongruence"

وليس هناك مصطلح باللغة العربية يرادفه. المقصود بهذا التعبير هو عدم التناسق بين النوع البيولوجي والشكل والخصائص الفيزيولوجية والفيزيائية التي يملكها الفرد، وبين النوع الاجتماعي (الجنس) الذي يعيشه داخلياً ويشعر بالإنتماء اليه والإرتياح فيه.

في لبنان، ما زال الخلط قائماً بين متغيري الجنس والنوع من جهة وبين مثليي الجنس من جهة أخرى. وهنا تجدر الإشارة الى إن المثلية الجنسية ميل، وبالتالي مثليي الجنس ينجذبون جنسياً إلى شخص من الجنس نفسه، بينما يعاني متغيرو/ات النوع الاجتماعي - أو ال"ترانس" من عدم انسجام بين النوع الاجتماعي الذي يشعر الفرد أنه ينتمي له، والنوع البيولوجي والشكل الفيزيائي الذي ولد فيه. قد يكون بعض متغيري/ات النوع الاجتماعي مثليين (أو مثليات) إلا أنه لا علاقة لذلك بهويتهم الأساسية.

لا يزال المجتمع اللبناني غير متقبل نسبياً لمتغيري/ات النوع الاجتماعي. في الواقع، بعض متغيري/ات النوع الاجتماعي - ترانس ممن أجروا عمليات تحوّل جنسي وباتوا متغيري/ات جنس، لا يحظون حتى بقبول بيئتهم المباشرة وعائلاتهم لوضعهم وتغيّرهم ويرفضون من أقرب الناس اليهم ويواجهون صعوبات بإيجاد الوظائف. ويقود هذا الرفض والنبت متغيري الجنس والنوع الى حياة صعبة مفعمة بالعوائق والمعاناة النفسية والحياتية. وحتى دعم منظمات المجتمع المدني لهذه الفئة من الناس حديث ومستجد، اذ بدأ في السنوات الأخيرة بينما مضى وقت أطول على الوعي الحقوقي تجاه مثليي الجنس ومساندتهم.

يواجه متغيري ومتغيرات الجنس التمييز على صعد متعددة: اجتماعية وعائلية وطبية واقتصادية. فبالإضافة الى الإقصاء الاجتماعي الذي يطالهم-ن، يعتبر بعض الأطباء أن متغيري الجنس والنوع هم أشخاص غير طبيعيين، وقد يستغلهم آخرون ويجرون لهم عمليات تحويل جراحية من دون أن يتمتعوا بالكفاءة، ما يؤدي إلى نتائج كارثية¹¹. كما يتعرضون للتحرش ويواجهون صعوبات لتغيير هويتهم في سجلات النفوس بما تتطابق مع ما صاروا عليه. إقتصادياً، يتكبد هؤلاء الكثير من الأعباء الإقتصادية والمادية في سبيل تغطية كلفة علاجاتهم الهرمونية والعمليات الجراحية التي يخضعون لها لتكريس التحول الجسدي، وقد يراكمون على انفسهم-ن الديون لا سيما أنهم-ن قد لا يجدون وظيفة بسهولة نظراً للتمييز الذي يواجهون به ويعيشونه. وليس هناك قانون يلزم وزارة الصحة أو الجهات الضامنة بتغطية نفقات علاجهم ولا حتى مشروع قانون لتدارك الأمر .

وكما قد وثّقت جمعية «حلم» التي تدعم مثليي الجنس ومغايري الجنس التمييز الذي يطال متغيري الجنس في المخافر إثر القبض عليهم-ن، وغالباً ما يوضعون في السجون الخطأ ليتم الاعتداء على المتغيرات في سجن الرجال مثلاً. وما قصة مراهمة ملهى ال "Ghost" في الدكوانة عام 2013 واقفاله و"القبض" على مجموعة من رواده المتغيرات حيث تم تجريدن من ملابسهن وتصويرهن ونشر صورهن على مواقع التواصل الاجتماعي، سوى اثباتاً على ذلك.

¹¹ <http://assafir.com/Article/20/481983>

وبنتيجة هذا التمييز والضغط الإجتماعيين والصراع العائلي، ونتيجة عدم التناسق بين الحالة الجسدية والحالة النفسية والإجتماعية، ووفق دراسات علمية متعددة، يقدم متغييري الجنس على محاولات الانتحار وتراودهم ن أفكار انتحارية بنسبة أعلى من غيرهم، كما يعانون أكثر من الآخرين من الاكتئاب والقلق المزمن، بسبب عدم تقبل عائلات بعضهم والمجتمع لهم، وغياب التسهيلات اللازمة لتحولهم الجنسي¹².

محطات مضيئة

ومع ان الاهتمام بمتغييري/ات النوع الاجتماعي في لبنان لا يعود لسنوات طويلة بل لثلاث سنوات بالحد الأقصى، الا انه يُلحظ مؤخراً اهتماماً ودعماً متزايداً من منظمات وجمعيات غير حكومية لبنانية للمتغييري/ات، ومنها جمعية «مرسى» التي تقدم المساندة في مواضيع الصحة الجنسية والنفسية من فحوصات وعلاجات ومتابعة نفسية. اما جمعية «حلم» فتساند متغييري/ات النوع الاجتماعي قانونياً في المخافر عندما يتم القبض عليهم، بالإضافة إلى المحاكم.

وفي ظل عدم وجود قانون يرفع أحوال متغييري/ات النوع الاجتماعي وكيفية التعامل معهم، ينحو القضاء اللبناني مؤخراً نحو تكريس حرية الفرد وسيطرته على جسده من خلال بعض الأحكام التي تركز حق متغييري/ات النوع الاجتماعي بتغيير هوياتهم في سجلات قيد النفوس، بما ينسجم مع الحال التي آلوا إليها بعد اجراء العمليات الجراحية اللازمة. وفي هذا الإطار، يلعب الطب النفسي دوراً أساسياً في الأحكام الصادرة إذا ما أخذ القضاء فيه.

أصدر القاضي المنفرد الجزائي في جديدة المتن ناجي الدحداح حكماً بتاريخ 2014/1/28، قضى بتبرئة متغيرة النوع الاجتماعي، بعدما تم الادعاء عليها على أساس أنها تقيم علاقات مع ذكور. وذلك اعتباراً أنها امرأة ولا تنطبق عليها المادة 534 من قانون العقوبات. فهي تعرف عن نفسها كامرأة والمادة تجرم العلاقات المثلية فقط.¹³

صدر بتاريخ 3/9/2015 قراراً عن محكمة الاستئناف المدنية في بيروت أتاح لمتغير النوع الاجتماعي تصحيح قيده في دائرة النفوس حيث أقرت محكمة الاستئناف المدنية في بيروت برئاسة القاضية جانيت حنا حق الشخص في تبديل جنسه في سجلات النفوس مراعاةً لوضعه النفسي، الجنسي، الخلقي والاجتماعي. وأكدت القاضية في حكمها ثلاثة أمور أساسية هي أولاً: ضرورة تغيير الجنس لتخليص الشخص من المعاناة النفسية والاجتماعية التي يعانيها، الحق الأساسي والطبيعي للشخص في تلقي العلاج اللازم لما يعانيه من أمراض جسدية ونفسية، والحق في حماية الحياة الشخصية ومنع التعرض لها.

أصدر القاضي المنفرد الجزائي في المتن هشام القنطار، في 5 أيار 2016، قراراً قضى بإبطال التعقبات بحق شخص ادعى عليه سندا للمادة 534 من قانون العقوبات، وهي المادة التي تُستخدم عادةً لتجريم العلاقات المثلية.¹⁴

¹² <http://assafir.com/Article/20/481983>

¹³ <http://www.legal-agenda.com/article.php?id=683&lang=ar>

¹⁴ <http://www.legal-agenda.com/article.php?id=1538&lang=ar>

مبادئ عامة عند تغطية قضايا النوع والجنسانية

ان متطلبات مهنتكم -ن لا شك مضنية، والخيط رفيع جداً بين الحرص على المعلومة واتقان الزاوية لإلقاء الضوء على مواضيع شائكة وهامة، وبين الوقوع في فخ الإثارة لجعل الموضوع أكثر جاذبية و اعلى قدرة على شد مشاهدين وتحقيق سكوب في زمن باتت فيه وسائل التواصل الإجتماعي تسابق وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية على اهتمام وتركيز القراء والمشاهدين.

نستعرض هنا، عدد من التوصيات والمبادئ العامة عند التطرق الى وتغطية قضايا الجنسانية وحقوق النساء والعنف الجنسي، بحيث سنحصر تركيزنا بالمبادئ المرتبطة بتغطية قضايا العنف الجنسي والعنف ضد النساء وسائر الفئات المهمشة والإتجار بهن -م لما للظهور والتداول الإعلاميين من آثار خطيرة على المعنيات والمعنيين من الناجين من هذا النوع من العنف. اول جزء من المبادئ هنا هي مبادئ واسئلة عامة من المجدي طرحها على الذات عند التفكير بتغطية هذه المواضيع، والجزء الثاني يرافقكم -ن بمبادئ خاصة بكل مرحلة من مراحل التحضير والإعداد للمادة .

مبادئ عامة لتغطية العنف الجنسي والجنسانية

أولاً -

التفكير بشكل نقدي ومليّ بمواضيع التقارير التي تنتقونها لإلقاء الضوء على بعض القضايا

- 1 - المثليين والمثليات والمتغيرين والمتغيرات مثلاً، اضافة الى النساء المهاجرات هم من اكثر الفئات تهمةً وبالتالي اكثرهم عرضة للعنف الجنسي. من المجدي ان تسألوا-ن انفسكم-ن اذا كان ذلك ينعكس في قصص وسرديات الناجيات التي تلقون الضوء عليها.
- 2 - فكروا بنوع المؤسسات الذي تركزون-ن عليه. فالعنف الجنسي يحصل ايضا في الجامعات واماكن العمل وداخل الأسر وفي الدوائر الرسمية ومراكز الشرطة. من المهم جداً ان تتم تغطية كل هذه القصص والسرديات على اختلاف اماكن حصولها وتنوعها.
- 3 - اسألوا انفسكم-ن ان كنتم-كنتم تغطون كافة اشكال العنف المبني على النوع الإجتماعي، غير الإغتصاب. هل تشمل تغطيتكم التعقب، وعنف الشركاء والتحرش الجنسي مثلاً؟ وهل تشمل العنف بين شريكين مثليين؟

ثانياً -

وضع العنف المبني على النوع الإجتماعي والتمييز على اساس الميل الجنسي في سياقه الصحيح

مع ان القاء الضوء على قصص الأفراد الناجين فائقة الأهمية في عملية بناء سردية غنية لمخاطبة الجماهير، التركيز على هذه القصص الفردية قد يطغى على فكرة ان العنف المبني على النوع الإجتماعي المأسس وضعف الملاحقة القانونية للجناة وصعوبة وصول الناجيات للعدالة وبطء سيرها، ممنهج وقائم على منظومة قيم وبنى ذكورية.

ثالثاً -

تجنب استخدام لغة تلقي باللوم على الناجي-ة من عنف جنسي او واقعة تمييز على اساس الميل الجنسي

غالباً ما يُجهل الفاعل عند النقاش عن الإعتداءات الجنسية في الإعلام مقارنةً بالجرائم الأخرى (إِغْتَصَبَتْ، مثلاً). اظهرت عدة دراسات غربية ان هذه الممارسة تسهم في ترسيخ خرافة قبول الإغتصاب ومسؤولية الضحية. تأكّدوا-ن من استخدام فاعل لجرم العنف الجنسي في كل الحالات. كذلك امتنعوا عن استخدام مصطلح "المُتَّهَم" للدلالة على الناجي-ة، و"المُتَّهَم" للدلالة على المجرم، اذ تضع هذه المصطلحات المسؤولية على الناجي-ة بدل مرتكب العنف. يفضل استخدام مصطلح "الناجي-ة" مثلاً، او اسم مستعار له-ا.

رابعاً -

تنبّهوا-ن من استخدام اوصاف او ملاحظات جسدية مجندرة عند تغطية قضايا عنف جنسي او قضايا تمييز على اساس الميول الجنسية

عدد من الأبحاث التي اجريت في الولايات المتحدة واوروبا اظهرت ان وصف الإعلام والصحافة لمظهر المرأة، بغض النظر عن ايجابية النية، يؤثر سلباً على نظرة الجماهير وآرائها بهذه المرأة اذا كانت شخصية سياسية.

خامساً -

تجنبوا الأوصاف او الملاحظات الجسدية المجندرة كذلك عندما لا يكون للميل الجنسي للشخص اي رابط او صلة بموضوع التغطية
اذا كانت تغطية لقضية سرقة او لمظاهرة مطلبية، من غير الضروري ان توصف ميول الأشخاص المعنيين، او اشكالهم-ن، او تصرفاتهم ولا ضروري ان يتم لفت النظر الى جنسائيتهم-ن الا في حال كانت القضية متعلقة بالحقوق الجنسية مثلاً.

ضرورة احترام سرديّة الناجي(ة) عند تغطية قضية عنف جنسي

- استخدام اقوال الناجي(ة) المباشرة، بدل تلخيص المعنى و إعادة صياغتها بكلماتكم-ن.
- استخدام اللغة والمصطلحات التي-تستخدمها الناجي(ة). يمكن ان يفضل ناجية بدل ضحية، او "معني" بدل "طليقي" او "زوجي السابق".
- عدم استخدام الإثارة، عبر الإطالة على تفاصيل غير مفيدة ولا تسهم في بناء السردية بشيء.
- اسمحوا-ن للناجي(ة) بالإطلاع على مقال قبل النشر. علماً ان سياسة عدد من الجرائد والمنشورات والقنوات الإعلامية لا تسمح بذلك، الا ان اخذ اذن استثنائي لمشاركة الموضوع مع الناجي(ة) في بعض الأحيان يسهم بإشعاره(ا) بالإرتياح ويسمح له(ا) بتصويب بعض الأمور في حال لم تكن دقيقة.

مراحل تغطية قضايا العنف الجنسي والجنسانية¹⁵

خلال الاعداد:

- ضرورة احترام حق الشخص برفض المقابلة، او رفض الخوض بتفاصيل حادثة صادمة.
- الأخذ برأي الخبراء. واطلبوا نصيحتهم عما اذا كان ظهور الناجي-ة اعلامياً محبذ او قد يزيد الامر سوءاً.
- الأرجح ان تشعر الناجية بآمان اكثر في مقابلة مع امرأة، وان لم يكن ذلك ممكناً، من المفضل ان ترافق الصحفي الرجل، زميلة له.
- لا تحارجوا-ن، او تحاولوا-ن اقناع الناجي-ة او تعرضوا-ن عليه-ا مقابلاً بدل الخوض في تفاصيل معينة او التكلم عما لا تريد التكلم عنه. كذلك، لا تقدموا-ن وعوداً ضمنية تربط بين اعطائها مقابلة سيجلي مساعدات اضافية لها.
- عرفوا-ن عن انفسكم-ن بوضوح وصراحة ولا تدعوا-ين انكم-ن لستم-ن صحافيين ولا بأي لحظة. شرح نوع القصة التي تعملون-ن عليها للشخص الذي تعرض للعنف، يساهم ببناء الثقة معه-ا.

¹⁵ <http://www.chitaskforce.org/wp/wp-content/uploads/2012/10/Chicago-Taskforce-Media-Toolkit.pdf>

خلال المقابلة:

- شمل الشخص المُقابل (الذي تعرض للعنف او التمييز) في عملية اتخاذ القرار مثل السؤال عن مكان آمن مفضل للمقابلة وزمان مفضل.
- إعلام الشخص المُقابل بالوقت الذي يمكن ان تأخذه المقابلة، حتى لا تضطروا الى مقاطعة الشخص بدون انذار خلال سرده لقصته، ما قد يؤذيه.
- لا تقللوا-ن من اثر ردات فعلكم-ن على التفاصيل الصادمة، على سير المقابلة.. مراقبة لغة جسد المُقابل وتعابير وجهه-ا قد يساعد بذلك.
- يستحسن تجنب اي مصطلحات او خطاب قد يوحي اي من المسؤولية على الشخص المُقابل. ويستحسن تجنب السؤال عن السبب - لماذا حصل ذلك؟
- في قضايا العنف الجنسي تحديداً، غالباً ما تعجز ضحايا العنف الجنسي عن التعبير العاطفي، وقد يكون تذكرهم مجتراً وقد يمحي احداث كاملة من ذاكرة الشخص الذي تعرض للعنف، لذا فإنه لا يمكن اعتبار السرديات الناقصة او المتناقضة التي قد تنطقها الناجية إثباتاً على الخداع او الكذب، انما دليلاً على الصراع الداخلي الناتج عن العنف.

عند الكتابة عن العنف الجنسي، التنبه الى:

- التنبه الى الكلام المستخدم والمصطلحات المختارة. الإغتصاب او الإعتداء ليس "مجامعة" او "ممارسة جنسية"، وكذلك نمط متكرر من التعنيف او الإستغلال ليس "علاقة". لا علاقة للإعتداء الجنسي او الإغتصاب بالنشاط الجنسي العادي. من جهة اخرى، قد لا يستسيغ الشخص الذي تعرض للعنف الجنسي ان يوصف بالضحية، الا اذا اختار هو التعبير هذا، الا ان كثيراً يفضلون مصطلح "ناجي-ة".
- عند وصف الإعتداء، حافظوا-ن على التوازن بين ضرورة ادخال التفاصيل وابقاء السردية ضمن السياق البنيوي للعنف. الكثير من التفاصيل قد يجرنا نحو الإثارة، والقليل منها قد يضعف القصة.
- جرائم العنف الجنسي والإغتصاب خلال الحروب هي جرائم حرب، ووصفها بإعتبارها حوادث مأساوية لكن متوقعة تقع في كل الحروب ليس مقبولاً.
- اخبروا-ن القصة كاملة. غالباً ما تركز وسائل الإعلام على حوادث محددة وعلى البعد التراجمي من القصة، لكن من الاجدى ان يفهم الصحفيين والمراسلين ان الإستغلال والعنف الجنسي جزء من مشكلة بنيوية وتقع ضمن سياق تاريخي من المهم القاء الضوء عليه.

ناي الراعي كاتبة، باحثة وناشطة نسوية. حصلت على درجة البكالوريوس في الصحافة من الجامعة اللبنانية و شهادة الماجستير في الإعلام العالمي و الجندر من كلية الدراسات الشرقية والأفريقية (SOAS) في لندن. منذ عام 2008 ، تعمل ناي على التقاطع بين المناصرة من أجل العدالة الجندرية والمواطنة الفاعلة ، وبين إنتاج المعرفة الحيوية حول هذه المواضيع . وقد نشرت كتاباتها في كل من السفير ، المدن ، صوت النسوة و The Guardian ، وعملت مع "نحو المواطنة"، ومنظمة أوكسفام في لبنان و تونس و Raising Voices التي تعنى بمحاربة العنف ضد النساء في شرق افريقيا. تشغل ناي حالياً موقع منسقة برنامج عاملات المنازل المهاجرات في منظمة "كفى" عنف واستغلال.

عن المؤسسة العربية للحريات والمساواة

المؤسسة العربية للحريات والمساواة هي جمعية تكمن في تشجيع ومساندة عمل الناشطين/ات والمؤسسات العاملين من أجل حقوق الإنسان والحقوق الجسدية والجندرية والجنسية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. مركز الموارد الجندرية والجنسانية هو برنامج تابع للمؤسسة العربية للحريات والمساواة. ويهدف الى معالجة الفجوات المعرفية وانشاء مواقع بديلة لإنتاج المعرفة في اللغة العربية. ويجمع مركز الموارد الجندرية والجنسانية بين الناشطين والأكاديميين والباحثين للعمل سوياً على إنتاج المعرفة حول الجندر والجنسانية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

About the author

Nay El Rahi is a feminist writer, researcher and activist. She has a BA in journalism from the Lebanese University and an MA in Global Media and Gender from the School of Oriental and African Studies (SOAS), London. Since 2008, Nay has been working at the intersection between advocacy for gender justice and active citizenship; and the production of critical knowledge around these themes. She has published on platforms like Assafir, Al Modon, Sawt Al Niswa and The Guardian, and has worked with Nahwa Al Muwatiniya, Oxfam in Lebanon and Tunisia, and Raising Voices. Nay currently serves as the Migrant Domestic Workers Program Coordinator at Kafa (Enough) Violence & Exploitation.

About the Arab Foundation for Freedoms and Equality

The Arab Foundation for Freedoms and Equality (AFE) is an organization that supports grassroots activist groups and organizations that are working on a wide range of initiatives including human rights, gender and sexual and sexual health.

The Gender and Sexuality Resource Center (GSRC) is a program of AFE that aims to address knowledge gaps and create an alternative site of knowledge production in Arabic. The GSRC is an information hub that brings together activists, academics, and researchers who work and produce knowledge on Gender and Sexuality in the MENA region.

During the interview

- **Include the interviewee (that was subjected to violence or discrimination) in the decision making process.** Ask about the safe place where they prefer to conduct the interview in, as well as the time they prefer.
- **Inform the interviewee of the expected duration of the interview.** This will help you avoid terminating the interview while the survivor is in the middle of sharing his story. Such an interruption may be damaging to the person.
- **Do not hide your natural reaction to shocking details throughout the interview.** It could be useful to focus on and monitor your interviewee's body language and facial expressions; it could help you process your shock and channel your emotions.
- **Avoid terms, or discourses, which may indicate that the victim is responsible for what was done to them.** Avoid, for instance, asking about the reason why this has happened.
- **In cases of sexual violence in specific, victims may not be capable of expressing themselves emotionally, they may also struggle with memory lapses, even full memories may be inaccessible to them.** Fragmented or contradicting memories should not be held against the survivor as proof of deceit or falsification. These are in fact signs of the internal struggle the survivor may be going through.

During the writing process

- **Pay attention to the way you write and the terms you use.** "Rape" and "assault" are not "intercourse" and "sexual acts"; similarly, a "pattern of violence or exploitation" is not a "relationship". In fact, rape and sexual assault have nothing to do with sex. Furthermore, a person that was subjected to violence may not be comfortable being referred to as "victim". Unless they use this term themselves, most would prefer the term "survivor".
- **When describing the events, keep a balance between the need for details and the necessity to elucidate contextual of structural violence.** Too many details lead to sensationalism, too little details weaken the story.
- **Sexual violence and rape in war zones are war crimes. It is unacceptable to frame such crimes as tragic, yet natural, outcomes of war.**
- **Tell the full story.** The media generally focuses on specific incidents, and on the melodramatic side of a story. It would, however, be more constructive for journalists and reporters to explore the structural problems and historical context that lead to sexual violence and exploitation.

Sixth -

Respect the survivor's own narrative

- It is preferable to quote the survivor's words as s/he said them, instead of summarizing your own understanding of what they were trying to say.
- It is also preferable to use the terms and the language used by the survivor. S/he may prefer the term "survivor" instead of "victim", or "the man who used to beat me" instead of "my ex-husband".
- Avoid sensationalism. There is no need to write excessively about details which are irrelevant to the main story you are covering.
- Give the survivor the chance to read the article you are writing before it is published. Though the editorial policies of some media outlets may not allow for such a measure, it could be useful to request special permission to send the material to the survivor. This could help them feel more comfortable and give them the chance to rectify some details you may have misunderstood.

Guidelines for the coverage of sexual violence cases

Preparation phase

- **Respecting the person's right to refuse an interview or to refuse to talk in details about a traumatizing experience such as rape**
- **Consulting people with adequate expertise.** Ask for their recommendation whether or not the survivor's media appearance could help or cause damage.
- **A female survivor may be more comfortable being interviewed by a woman.** If that is not possible, it is advised that a male interviewer be accompanied by a female colleague.
- **Do not put pressure on the survivor, try to convince the, or offer to pay them to share certain details or to talk about what she does not wish to talk about.** Similarly, do not give implicit promises that her willingness to give the interview may lead to more aid and support.
- Identify yourself clearly and honestly. **Do not hide the fact that you are a journalist.** Explaining the nature of the piece you are working on to the survivor will enhance the relationship of trust you can build with her/him.

Second-

Frame gender-based violence and discrimination on the basis of sexual orientation contextually

Highlighting the human stories of survivors is extremely important to develop rich, accessible material. However, we need to be careful not to allow for the personal stories to overshadow the systematic, patriarchal and socially-constructed nature of institutional gender-based violence, weak and inefficient prosecution of perpetrators, and survivors' difficult and exhausting access to justice.

Third-

Avoid language and discourse based on victim blaming when covering cases of sexual violence or discrimination on the basis of sexual orientation

When compared to other types of crimes, we notice that the coverage of sexual assault cases tends to ignore the presence of the act's perpetrator. Authors often use the passive form (e.g. she was raped) as opposed to the active form (e.g. he raped). Several studies conducted around the world have shown that this reinforces the misconception that the victim was accepting of the act of rape, and therefore, responsible of it. When covering sexual assault incidents, make sure you identify the perpetrator.

Fourth-

Avoid making gendered descriptions or comments on the physical appearance of the subjects when covering cases of sexual violence or discrimination on the basis of sexual orientation

Numerous studies have also shown that a description of a survivor's appearance, no matter how positive or well-intended it may be, always results in negative perception of the survivor by the spectator/reader, especially if we are talking about a public figure.

Fifth-

Avoid gendered references to the physical appearance and hints to sexual orientation and/or expressions when the sexual orientation of the subject is irrelevant to the case covered.

If your material is covering a case of theft or a demonstration, there is no added value to the mention of the sexual orientation, appearance, or lifestyle of anyone involved. It is unnecessary to point out a person's sexuality unless your story covers sexuality-related issues.

General guidelines for the coverage of gender and sexuality issues

A career in media is demanding. There is a thin line separating, on the one hand, a captivating angle or approach to a complex and important issues, and on one other, sensationalist entertainment for mass consumption and the never ending hunt for a scoop. Nowadays, with social media platforms competing with traditional media over consumers' attention, this line got even thinner.

Below, we have compiled a list of recommendations and general guidelines to consider when covering gender and sexuality issues. We have limited our guidelines to those relevant when covering issues of sexual violence, violence against women and other marginalized groups, and human trafficking. The selection was made based on the greater vulnerability of survivors of such forms of violence, and the greater damage caused by inadequate coverage. At first, we will explore general recommendations to think about and questions to ask ourselves when we are considering covering such stories. Then we move to specific guidelines for each of the different stages of preparation and material development.

General guidelines when covering issues of sexual violence and sexuality

First-

Critically consider the subject you intend to report on

1. Homosexual and transgender individuals, men and women, as well migrant women are the most socially marginalized communities. They are, therefore, the most vulnerable to sexual violence. Ask yourself if the angle and narrative you have chosen adequately reflect this reality.
2. Which entities will you be focusing on in your reporting? Sexual violence also takes place in universities, work environments, family household, governmental institutions, and police stations. It is important to include all stories and narratives of sexual violence, regardless of the location in which they take place.
3. Ask yourself if you are covering different forms of gender based violence, or limiting yourselves to rape only. Are you also covering stalking, intimate-partner violence, and sexual harassment? Have you covered intimate-partner violence among homosexual couples?

Living with such levels of discrimination, social pressure, family rejection, and inconsistency between the physical condition and psychological/social situation, it comes as no surprise – as it has also been proven by numerous reports - that transgender individuals are more prone to depression, suicide thoughts and attempts, especially considering the rejection they face and the difficult access to treatment and surgery⁶.

Positive Developments

Though interest in the transgender community is fairly recent, no more than three years, we have witnessed a growing interest and support within the Lebanese civil society and non-governmental organizations in the transgender cause. One example of these organizations is Marsa, a sexual and mental health support organization which offers testing, treatment and counseling services; whereas Helem offers legal support to transgender individuals during detention and trials.

Though there are no laws in Lebanon that cater to the needs of transgender individuals, judiciary authorities have been giving priority to personal freedoms and bodily rights over conservative and discriminatory social norms. A series of verdicts came to support transgender persons' right to change reference to their gender in official documents, in line with their current post-surgery status. In these cases, the judges relied heavily on psychiatric references.

In another case, on the 28th of January 2014, criminal court judge in Jdeidet al Metn, Naji Dahdah, ruled in favor of a transwoman accused of having sex with males. In his ruling, he indicated that the defendant identifies as a woman whereas article 534 applies to same-sex practices only.

Furthermore, on the 3rd of September 2015, the Court of Civil Appeals in Beirut issued a court order in favor of a transman's request to correct his registration details at the census office. The Court of Civil Appeals, presided by Judge Janette Hanna, stated that a person should be able to change reference to their sex for the sake of their psychological, sexual, developmental, and social wellbeing.

In her ruling, Judge Hanna, emphasized three main points

- 1- the obligation to free a person from psychological and social suffering
- 2- the fundamental and natural right to receive treatment for any physical or psychological case they are suffering from
- 3- a person's right to privacy and to have it protected from invasion.

On the 5th of April 2016, criminal court of Metn, presided by Judge Hicham Kentar, issued a court order to cease prosecutions against a defendant accused of violating article 534 of the penal code. This clause is generally used to criminalize homosexual acts.

The legal, social, and political contexts of Transgender individuals in Lebanon

In medical terms, a transgender person is referred to as someone with “Gender Incongruence”, meaning that their biological sex, as well as their physiological and physical features, is not in line with their gender identity, the one they perceive internally, belong and feel comfortable with. The term “gender incongruence” does not have an adequate equivalent in Arabic.

In Lebanon, people still confuse transgender individuals with homosexuals. Homosexuality is a form of sexual orientation, meaning that the person is sexually attracted to someone of the same sex. A transgender person suffers from an incompatibility between, on one hand, how they perceive their gender identity, and on the other, the biological sex and physiological form they are born into. A transgender person may be of homosexual orientation, but that is different and irrelevant to their fundamental gender identity.

Generally speaking, Lebanese society shows low acceptance of transgender individuals. Many are still rejected by their family, loved-ones, and immediate surrounding, not to mention how much they struggle to secure jobs and careers. As a result of all the rejection and isolation they endure, transgender individuals lead difficult lives, constantly struggling with obstacles, emotional and living hardships. Even within civil society organizations, transgender support is relatively recent, dating only to a few years. Whereas work for awareness and support for gay men has been happening for many years now.

Transgender individuals face discrimination at many levels, include social, familial, medical, and economic levels. In addition to the rejection they face socially, some medical professionals still consider transgender people as abnormal. Others take advantage of them, performing surgeries or administering treatments without being adequately qualified to do so. Transgender people endure a lot of ill-treatment and obstacles while trying to change reference to their sex on official documents. Economically, the cost of hormonal treatment and surgeries is very high, many go in debt to cover it, especially that they will face great difficulties in finding and maintaining jobs. On the other hand, the Ministry of Health and other health insurance entities are not legally bound to cover the cost of such treatment. We do not even have any law being suggested for this purpose. Helem, a Lebanese LGBT support organization, has documented discriminatory practices endured by transgender individuals in police stations. The report showed that transgender individuals are put in the wrong prisons departments, for instance transwomen are put in male prisons to be assaulted by other inmates. In 2013, the police raided Ghost, a club often visited by many LGBT individuals. The police closed down the place and “arrested” many transwomen. The police then proceeded to strip the arrested women of their clothes, take pictures of them, and published the pictures on social media platforms.

Of the total number of respondents, 55.7% agreed that any consensual sexual act between adults should not be legally criminalized, while 56% agreed that a person's sexual practice is their own, private business. Furthermore, 90.4% disagreed with the statement that it is a man's right to force his wife to have sex with him. Finally, 73.8% of respondents agreed that sexual education needs to be introduced into school curricula.

Excerpts from "As long as they stay away", a study conducted by the Arab Foundation for Freedoms and Equality, exploring Lebanese attitudes towards sexualities and gender identities.

Positive Developments

The Lebanese Psychiatric Association (LPA) settled the debate about the "naturalness" of homosexuality, in July 2013. The statement came after a series of arrests and mistreatments of gays and transwomen in Beirut at the time, coupled with increasing calls for corrective sexual orientation treatment to be used on LGBT people.

At the time, the LPA had stated that there is not a single published scientific proof to the efficacy of corrective sexual orientation treatment. The LPA also reminded of the baselessness of any assumption that homosexuality is due to dysfunctional family dynamics or unbalanced psychological development in childhood. The statement included a call for all health professionals in Lebanon to rely solely on scientific grounds when expressing their professional opinion or considering treatment in such cases, especially that international medical reference organizations have already confirmed that homosexuality is not a mental disorder, therefore requires no treatment, and has been removed from disease indexes.

In December 1998, the Board of Trustees of the American Psychiatric Association had stated its opposition to any corrective treatment based on the assumption that homosexuality is a mental disorder, and aiming to change a person's homosexual orientation.

In a pioneer statement, the Lebanese Order of Physicians prohibited any member physician from executing anal examinations in police stations, stating that these tests are obsolete and serve no purpose, except the violation of the person's body and dignity. The statement came in the aftermath of the raid on Cinema Plaza in July 2012.

Over the years, we have also witnessed some judicial victories that gave justice to homosexuals against conservative social and cultural traditions. One of these cases came in 2009 when a verdict by Judge Mounir Sleiman excluded homosexuality from the definition of "against nature". Judge Sleiman indicated that a consenting sexual act between adults cannot go against the order of nature, explaining the difference between what is natural and what is not natural.

The legal, social, and political contexts of homosexual individuals in Lebanon

In Lebanon, sexuality is governed by a network of laws established when the country was colonized by the French, and rooted in conservative and religiously-inspired values and dictated by traditional social gender roles that prevailed at the time. Perhaps the most notorious of these laws is Article 534 of the Lebanese Penal code which prohibits “sexual acts against the order of nature”. Article 534 is used by the Lebanese state to justify its systematic harassment of gay men. The term “sex against nature” refers to all sexual acts outside marital frames, therefore any sexual act that is not reproductive and within heterosexual nuclear family unit, namely extra-marital sex, homosexual acts, anal sex, etc.

In general, police officers do not raid homes. However, if they wish to do so, they are legally allowed to stop a person randomly in street because they suspect them of homosexuality (or any other breach) and take them to the police station for investigation.

Not only does this article allow for arbitrary, discretionary implementation, leaving many to live in fear and insecurity, it also contributes to the state of impunity enjoyed by those who decide to attack, blackmail, or steal from homosexuals. When a homosexual person finds himself or herself in such a situation because of their sexual orientation, they prefer not to report it to the police for fear of being persecuted themselves for being gay.

Similarly to women, LGBT people in Lebanon endure legal injustice and oppression which goes in parallel with constant discrimination and persecution in their daily life. This legislative injustice seems to be widely reflecting modern dominant social values as indicated by a study conducted by the Arab Foundation for Freedoms and Equality in 2015 to explore social acceptance of LGBT individuals. The study showed that the majority of respondents associated this “deviation from nature” with mental/physical illnesses that require treatment.

The study also showed that most respondents did not mind homosexuals, as long as “they stay away”. Also, 66.3% considered homosexuality to be a threat to society, 81.3% considered homosexuality to be an immoral lifestyle, 83.5% considered it to be a sin or haram (religiously prohibited), 72.2% associated homosexuality with some mental disorder, 79% also thought it to be related to some hormonal imbalance, and finally 79% believed homosexuals need to undergo hormonal or psychological treatment.

Positive Developments

Despite both historical and institutional legal failure to protect women, and the deliberately distorted version of the law for the protection of women from domestic violence (See textbox above), a number of court rulings went beyond the limitations of both the nationality and domestic violence legal texts to issue verdicts to ensure women are granted justice. In 2010, Judge John Azzi issued a pioneering verdict in favor of Samira Sweidan, a Lebanese woman married to an Egyptian who had deceased, granting her the right to pass her nationality to her children after the death of her husband. Though we acknowledge the paramount importance of these verdicts, we will limit ourselves in the following list of verdicts on cases of domestic violence.

- On the 4th of February 2015, Judge Joseph Ajaka of the expedition court of Jbeil, issued an order in favor of a woman and her daughter. Judge Ajaka stated that “the threat to take the child away from her mother” is a form of violence against the woman. Furthermore, he indicated that the threats the wife was subjected to, and the fact that she was denied access to her marital home, both constitute compelling reasons to consider this a case of domestic violence and to take necessary precautions to protect the victim. Hence, the court highlighted the gravity of emotional violence, putting it at the same level as physical violence.
- On the 20th of August 2014, Judge Antoine Tohme of the expedition court of Jdeide, El Metn, issued another order in favor of a wife and her underage daughters. The husband in this case was using the children as leverage against his wife. This judgement also indicated that emotional violence is a form of violence against women, and the threat of preventing the mother from seeing the children is a way of inflicting violence against her.
- Prior to the ratification of the law against domestic violence, in April 2014, Judge Ralf Karkabi of the expedition court in Jdeide, El Metn, issued a court order forbidding the defendant to “publish any immodest pictures of his wife, under penalty of a compulsory fine of 50 million Lebanese Pounds for each picture which has been published or leaked to anyone in any way possible.” The importance of this sentence was that it defined violence against women as “any act which may damage the woman’s dignity, or her social, familial, or professional status.”

The Domestic Violence Bill 293:

The law consists of two parts: punitive and protective.

The punitive part of the law aggravates clauses already stipulated in the Lebanese Penal Code for crimes committed between family members, namely beating and abuse.

The protective part introduced protection orders in cases of domestic violence. A protection order can be requested by the victim to keep the abuser away from her and her children. This is implemented either by preventing the abuser access to the family household, or by moving the woman and children to a safer location.

It is worth mentioning here that, unlike what most believe, domestic violence is not limited to instances of violence between husband and wife. In fact, the text of the law 293 indicates any violence occurring within the family; this includes a father being violent towards his adult children - violence against minors separately addressed in Law No. 422, as well as violence from an adult son or daughter towards one of the parents, violence between siblings, between adoptive siblings, and any person under guardianship.

In its current form, the law does not cover all the crimes stipulated in the Penal Code and which can be committed within a family. Crimes such as beating, abuse, threats, confinement, libel, and defamation, are excluded from the scope of this law. Art. 3 of the Domestic Violence Law limits these crimes to begging, incitement to debauchery, incitement to prostitution, murder and adultery.

Beating and abuse were only criminalized if they were used in the context of "marital rights", meaning when they are used for the purpose of obtaining sex from the partner. Paradoxically, the definition of domestic violence is "any act (...) resulting in death, or physical, psychological, sexual, or economic damage." Inevitably, the absence of clear criminalizing clauses, with clear penalties, for these crimes leads to further psychological, physical, and economic damage for women.

Furthermore, the amended form of law 293 preserved Art. 674 of the Penal Code, which exempts the perpetrator of "theft and abuse of trust", if s/he is "an ascendent, descendent, husband or wife." This goes against the concept of criminalizing acts resulting in economic violence.

The legal, social, and political contexts of women in Lebanon

The Lebanese feminist movement has fought many battles to achieve at least a minimum level of equality for women and to free them from the injustice inflicted upon them by sexist legislation and the patriarchal moral system which governs the relationship between men and women in society.

The State of Lebanon signed the United Nations (UN) Convention for the Elimination of All Forms of Discrimination Against Women (CEDAW). The convention was ratified by the UN's General Assembly in 1979 and was activated in 1981. It is signed by 186 states out of a total of 193. Lebanon, however, registered reservations on two articles:

- The article addressing a woman's right to pass her citizenship to her children
- The article addressing equality in laws relating to marital and familial relationships.

CEDAW:

CEDAW is a comprehensive bill of rights for women, compiling all issues and concerns addressed by all United Nations (UN) mechanisms. Based on the principle of equality between men and women, the bill applied human rights concepts to women, imposing these rights through legislative processes, and therefore requiring an accountability mechanism which would ensure the respect of these rights.

Signatory states commit to submit a report to the "Committee on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women" (CEDAW Committee) in Geneva, after a year of ratification and then every four years.

The personal status law is not the only Lebanese legal text to discriminate against women. The nationality law (1920) constitutes another instance of such discrimination as it only allows men to pass the Lebanese nationality to the wife and children. Women are deprived of this fundamental right. As for the penal code, Art. 503 and Art. 505 criminalize rape only if the perpetrator is a man other than the husband. On the other hand, the Lebanese legislative body blatantly legalizes rape by granting the perpetrator a chance to be exempted from legal prosecution if he offers to marry the victim in Art. 522.

While the Lebanese penal code criminalizes rape in some form, it however does not even mention sexual harassment, let alone define or criminalize it. Sexual harassment within the workplace is also absent from the law. In 2012, a draft law to combat sexual harassment was developed by "Salwa's Adventures Fighting Sexual Harassment", an initiative hosted by Nasawiya. Unfortunately, the law failed to achieve any official recognition. In April 2014, Ghassan Moukhaiber, a Member of the Parliament (MP), presented a draft law to criminalize sexual harassment with a prison sentence ranging between three months and one year, as well as a financial penalty of up to ten times the value of the minimum wage. The draft law was raised to the parliament for consideration. To the date of redaction of this publication, the law had not yet been discussed by the parliament.

They are entitled to neither protection nor laws that ensure their well-being. Institutional patriarchy and discrimination, however, do not mean that the act of harassment is any less criminal. Gender based discrimination is also evident in Article 522 of the Lebanese Penal Code, where a perpetrator of rape is exempted of legal prosecution if he is willing to marry his victim. This does not mean that rape is not a crime. In fact, it only indicates the sexism of the legislative body, the institutional legalization of gender based discrimination within state institutions and laws. A crime is defined as any act that threatens the safety and dignity of any person, that deprives him/her of his/her right to a dignified life without fear, or deprives him/her of his/her right to access public and private spaces without being terrorized. The law should criminalize all such acts.

9- HIV was caused by gay men

The first person to ever be identified as carrying the Human Immunodeficiency Virus (HIV) in the eighties was a gay man. The virus has since been associated with homosexuals. However, it is common knowledge now that people from all different groups and classes are susceptible to contracting HIV. The increased number of infections within the homosexual community is mainly due to the inadequacy of state and civil society awareness campaigns, which focus primarily on heterosexuals. This problem is further aggravated by the limited access that gay men have to health services, for fear of discrimination and marginalization.

10- Sexual violence happens in dark places, or during wars. The harasser is always a stranger that the victim does not know

Sexual violence can take place in any location, be it public spaces - streets, shops, means of public transportation, schools, universities, or work offices - or private spaces such as homes. The perpetrator could be one of the relatives, teachers, employers, religious figures, police officers, or any other person in a position of power.

In parallel to these myths, it is worth having an overview of the realities of these communities in Lebanon and the numerous injustices they live with, as well as the many other reasons to hope for a change in their situation.

4- A transgender person transitions in order to be able to have relationships with the opposite sex

The reason why people identify as transgender is related to that person's self-identification as a woman, a man, or another form of gender identity. This identity is irrelevant of the partner the transgender person desires emotionally or sexually. In fact, a transgender person can be homosexual, bisexual or heterosexual.

5- Sexual harassment is limited to certain cultures only, particularly within poor and neglected areas

"It's normal in conservative oriental societies and poor areas"

Perpetrators of sexual harassment are not held accountable in some countries either because of the absence of protection laws, or because these laws, though in place, are not being implemented properly. Reports, however, indicate instances of harassment in all countries and all regions. Cultural relativism arguments only serve to normalize harassment and show it as permissible.

6- Homosexuality is a concept that was imported from the West

Homosexuality is limited to neither a country, nor a civilization, nor a culture. Overt references to homosexuality abound in Arabic literature from the pre-Islamic era (Jahilliyya), to the Umayyad and Abbasid eras.

7- Homosexuality is contagious and the numbers of homosexuals are increasing

A person cannot be infected with homosexuality, for homosexuality is not a disease. It is impossible to change the sexual orientation of a heterosexual person, just as it is the case with a homosexual person. The increase we are witnessing is, in fact, an increase in the visibility of homosexuals, mainly due to more visibility in the media, as well as advocacy for rights and protection.

8- Harassment is not a crime for it is not mentioned in the law

"Unless it's illegal, it can't be wrong"

The fact that harassment is not criminalized indicates institutional patriarchy and discrimination against marginalized communities in general, and women is particular. This institutional patriarchy runs deep in laws, clauses, public administrations, and other state institutions. It assumes that women - as well as homosexuals, migrant workers, and transgender individuals - are lesser humans. They are sexualized and their bodies objectified.

Myths and Facts

Numerous stereotypes and myths still prevail in society about gender, sexuality, and homosexuality in specific. Below, we will try to mention and answer a few of them:

1- Most of the time, what some would call harassment is in fact an act of friendliness or a harmless joke

“Don’t make a big deal out of it, it was just a joke and you should feel flattered anyway”

Framing sexual harassment as a form of harmless banter is one of many justifications for damaging sexist behavior. Sexual harassment is neither a joke nor a compliment. For the women being subjected to harassment, it is in fact frightening, insulting, and may result in lasting damage to the woman’s self-image and sense of safety in public. Regardless of what some may say, there is no such thing as innocent harassment. It is always an act of violence, and generally devoid of genuine emotional or social interest in the victim. Furthermore, harassment is never a form of normal boy behavior in streets which is done without any bad intentions. At any moment, such behavior may escalate into more “dangerous”, direct forms of violence. Even if no escalation takes place, the act of harassment is in itself a transgression of the victim’s personal space, and therefore an act of violence.

Sexual harassment is identified through its effect on the person subjected to it, not the intention of the perpetrator.

2- Homosexuality is a disease that can be cured

Homosexuality was removed from the Diagnostic and Statistical Manual of Mental Disorders (DSM), the reference that is used by psychiatrists around the world, at the turn of the last century. It is therefore not an illness, and cannot be cured. Moreover, many therapists attempted to change the sexual orientation of homosexuals and all have failed. It has been scientifically proven that sexual orientation cannot be changed.

At a more local level, the Lebanese Psychiatric Society (LPS) and the Lebanese Psychological Association (LPA) issued two statements emphasizing the damage which could result from any attempts to change the sexual orientation of homosexuals. Both statements indicated that homosexuality is not a disease and cannot be cured.

3- Child molestation is the reason behind homosexuality

Many theories were developed to explain the origin of homosexuality. However, there is no scientific evidence of any particular factor that leads a person to become homosexual, heterosexual, bisexual, or asexual. This is also true for child molestation, there is no evidence linking it to homosexuality among adults. Many survivors of child molestation never became homosexuals, and most homosexuals have not been molested as children.

As a result, LBC also covered the raid, using the introduction to its 8 pm evening news bulletin to condemn the incident. The pioneering introduction, entitled “The Republic of Shame” (جمهورية العار), spread like wildfire within activist circles and on social media platforms. Activists particularly praised LBC’s endorsement of civil society’s discourse on the subject and its condemnation of the Lebanese state, accusing it of raping thirty-six detainees and violating sexual freedoms in the country.

“Republic of Shame” news introduction

We are living under the “republic of shame” since its apparatuses do not hesitate to subject detainees to virginity and homosexuality tests. These tests, which are imposed without the least suspicion of sexual assault or rape, involve touching the detainees’ private parts. In details, 36 men were led out of a movie theater in Burj Hammoud to the Hbeish police station where they underwent anal examination. Some of them were later released.

In that same republic of shame, officials threaten to inflict collective punishment on the Lebanese people by depriving them of electricity. This comes in the wake of the “alliance of political corruption and opportunism” against contract workers. However, the workers’ adherence to their 3-month-long sit-in has prompted the officials to engage in negotiations that might bear their desired fruits within the upcoming days.

That same republic is persisting in depriving its employees and teachers of their rights and is indifferent to their fate and to that of thousands of students.

That same republic is turning a blind eye to eleven Lebanese hostages, leaving the street as the sole option for their relatives who granted the state forty-eight hours before utter escalation.

That same republic is not capable of engaging in a national dialogue while the Syrian situation is worsening, from the ongoing fighting in Aleppo, to international preparations for the transition period, and then to the Iranian threat to intervene at the right moment. Welcome to the Republic of Shame.

The “Republic of Shame” news bulletin introduction was the spark that catalyzed a wave of positive articles and blogposts that voiced their support to sexual liberties and condemned police practices. As a result, the Doctors Syndicate issued a statement in which it emphasized that the practice of anal testing is medically obsolete, followed by a statement from the Ministry of Justice confirming the first statement. Under such pressure and in an effort to show their progressive values and politics, the MTV was forced to respond with a statement in which they declared support of sexual liberties and “marginalized homosexuals”. This “media war” marked a major turning point in the moral standards governing media coverage of issues relating to sexuality and sexual rights, transferring the stigma from homosexuality to homophobia.

On the one hand, we have comedy shows which employ sexuality-related stereotypes of men and women as the basis of their humor, thus reinforcing the stereotypical social understanding of homosexuality, migrant workers, and rape. On the other hand, we find what are commonly classified as “social programs” which adopt a moral, admonitory discourse that relies on the fear for general social interest, entrenched in conservative discourses and stereotypes through different narratives.

These social, morality programs resort to the same sensationalist tools as well, even if they vary in how far they take it. All under the pretext of protecting morality and public decency. These shows rely heavily on a scandalous approach to sexuality, whether it is addressing virginity, prostitution, or the different forms of sexual violence.

Case study

In an academic article she wrote about the development of the discourse on sexuality in Lebanese media, Sahar Mandour analyzed how talk shows covered the “Cinema Plaza” case, as well as the reaction of people and media against such coverage.

The summer of 2012 can be considered a turning point in the development of the discourse on sexuality adopted by Lebanese media. In fact, the consistently conservative media coverage of sexuality issues was challenged for the first time at such a scale, turning from homophobic to questioning institutional homophobia. The main entities involved in this case were two major Lebanese television channels, namely the Murr TV (MTV) and the Lebanese Broadcasting Corporation (LBC); civil society, particularly through a boycott campaign and a demonstration called for through social media platforms; several newspapers, namely As-Safir, Al-Akhbar, and the Daily Star; but also the police, the Doctors Syndicate, and the Ministry of Justice.

This issue started when a television program hosted by MTV, *Inta Hor* (انت حر), aired footage taken in secret from the halls of an abandoned cinema. The footage showed men engaging in sexual acts or watching pornographic material. The reporter who shot this footage also seduced the men to follow him to the bathroom with the intention to have sex, the men reluctantly followed him, which was used to reinforce the accusation of “immorality” and “homosexuality”. After showing the footage, Joe Maalouf, the show presenter, said he felt disgusted and appalled by what he saw, urging the police to raid the cinema building and arrest these “perverts”. He also urged religious authorities, both Christian and Muslim, to mobilize and put pressure on the police to “do their job and rectify the situation.” The police complied to Maalouf’s demands shortly after, raiding the Cinema Plaza on the 28th of July, 2012, arresting thirty six men, accusing them of sex against the order of nature, and forcing them to undergo anal testing - a practice considered to be a form of sexual violence and rape - to prove their guilt or their innocence. Immediately, a resounding reaction came from civil society activists, using social media platforms to call for the boycott of the show as well as the television channel behind it.

Media Coverage of Gender and Sexuality Issues

When we analyze media coverage, it is important to include all forms of mainstream media, namely press, television and radio, and social media. Though the reach of written press cannot be compared to that of television or social media, many activists agree that over the past decade written press has been significantly more progressive than television, especially when addressing sexuality issues. For over a decade now, it was newspapers and their writers' discourse that pushed television channels to break the taboo around sexuality. Nowadays, social media platforms started to play a defining role in shaping the news and material the public wants to consume. Mainstream media topics and angles have been more and more frequently inspired from the conversations and debates that take place on social media platforms. Furthermore, the editorial guidelines of some media outlets were influenced by the content of some blogs and civil society organizations' social media pages. Lobbying through these pages even forced companies to apologize for publishing certain content or posting certain pictures.

← Posts

KAFA (enough) Violence & Exploitation 13 May at 2:55pm · 🌐

تواصلنا مع إدارة **KHOURY HOME** في شأن الإعلان التلفزيوني الأخير للشركة، وقد تم تعديله بحيث أزيلت منه أي إشارة إلى العنف ضد المرأة وصار مقتصرًا على رسالة الإعلان المباشرة، وقد شاهدنا الصيغة المعدلة اليوم على شاشات التلفزة. نقدر تقبل التقدير والاستجابة السريعة التي لمسنها، على أمل إحداث المزيد من التغيير في تعاطي قطاع الإعلانات مع النساء وقضاياهن بشكل عام.

(<https://www.facebook.com/kafa.lb/posts/10154221657414337>)

See Translation

👍 Like 💬 Comment ➦ Share

14,470 people saw this post

Boost Post

👍❤️ and 219 others عبد المعين

“Political” television programs in Lebanon generally do not address issues relating to women, gender and/or sexuality as such issues are classified as “social issues”. Therefore, they are restricted to social television programs, e.g. Wahch Al-Shasha (وحش الشاشة), Lel Nasher (لننشر), Hki Jelis (حكي جالس), Bel 'Arabeh El-Mchabrah (بالعربي المشبح), which seem to prioritize sensationalism over analysis, sinking towards alarming levels of normalizing the violation of people's privacy and the commodification of almost anything, thus specializing in voyeuristically exposing their guests for no actual, constructive purpose. In fact, “political talk shows” steer away from any gender and sexuality issues, which are then addressed by two categories of programs.

The fourth international conference for women's rights, which was held in Beijing in 1995, came as a turning point in the way civil society and civil society organizations defined the term gender and the different terms used in advocating for women's rights. Following this conference, the Lebanese feminist movement, then entering its fourth wave, began to speak explicitly of gendered social roles, as well as the fight against patriarchy and its oppressive tools. The LGBT movement started to bloom within this wave of the feminist movement.³

Some of the terms that we will be using in this manual related to sexuality include:

Sexual orientation: Emotional and sexual attraction to someone, whether that person is of the same sex, the opposite sex, or people of both sexes.

Gender identity: A person's self-identification as man, woman, agender, or genderqueer according to the relevant social definition of gender, regardless of their biological sex or their sexual orientation.

Heterosexual: A person who is emotionally and sexually attracted to someone of the opposite sex.

Homosexual/gay/lesbian: A person who is emotionally and sexually attracted to someone of the same sex.

Bisexual: A person who is emotionally and/or sexually attracted to people of both sexes.

Intersex: A person who is born with a reproductive or sexual anatomy that does not fit the typical definitions of male or female.

Transgender man: A person who was born a female but identifies as a man.

Transgender woman: A person who was born a male but identifies as a woman.

Transsexual: A person who underwent, or has taken the decision to undergo, cosmetic surgeries to change their biological sex.

Homophobia: A form of hatred of homosexuals, it is often translated into active efforts to prevent homosexuals from accessing their rights.

Transphobia: A form of hatred of transgender individuals.

³ <http://cskc.daleel-madani.org/resource/gender-dictionary-traveling-concepts-and-local-usages-lebanon-%D9%82%D8%A7%D9%85%D9%88%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%AF%D8%B1-%D9%85%D9%81%D8-%A7%D9%87%D9%8A%D9%85-%D9%85%D8%AA%D9%86%D9%82%D9%91%D9%84%D8%A9>

Gender and Sexuality: Definitions and Differences

Nowadays, the term gender refers to social identities, namely woman, man, transgender, or other.

The use of the term in Arabic is slightly different from its English translation. In Arabic, the term Jins (جنس) commonly refers to both gender and sex (the biological sex or the sexual act). In Arabic, we have only recently started differentiating between sex, i.e. male or female, and gender, i.e. man or woman.

In English on the other hand, the term gender was developed to create a distinction between this term and the term sex. Sex refers strictly to the biological sex, whereas gender refers to the socially constructed gender identities. This differentiation has been criticized by many scholars as simplistic and problematic, but the discussion on this subject goes beyond the scope of this manual so we will limit ourselves to identifying basic definitions.

The term gender was developed to oppose essentialist claims that the woman's subordination was due to her biological nature, in other words, because she is a female. This misconception is also common in this part of the world. Feminists coined the term gender to refer to socially constructed concepts of femininity and masculinity, which are based on exaggerations of biological differences between men and women¹. These concepts impose lifestyles and expectations on individuals, thus unbalanced power dynamics between individuals and produce different forms of gender based violence. The term Gender Based Violence (GBV) will be used extensively in this booklet, it is a form of violence that is intimately associated with and resulting from gender binary. Two other terms we will frequently use are gender stereotypes and patriarchy.

Sexuality is a broad term which includes identities, sexual acts, feelings, desires, expressions, and sexual orientations. In the late nineteenth century, European and North-American sexologists began studying the physical and biological basis of sex. One of the earliest hypotheses developed was that normal sexuality is heterosexual², and that reproduction is the main purpose behind sexual desire. As a result, some sexual acts and practices, e.g. homosexuality, were considered unnatural. Nowadays, homosexuality is less likely to be considered unnatural, but the association between sexuality and homosexuality remains. Sexuality, however, is much broader. It includes feelings, practices, and acts (whether instinctive or socially constructed), and homosexuality is only one of the many forms of sexuality.

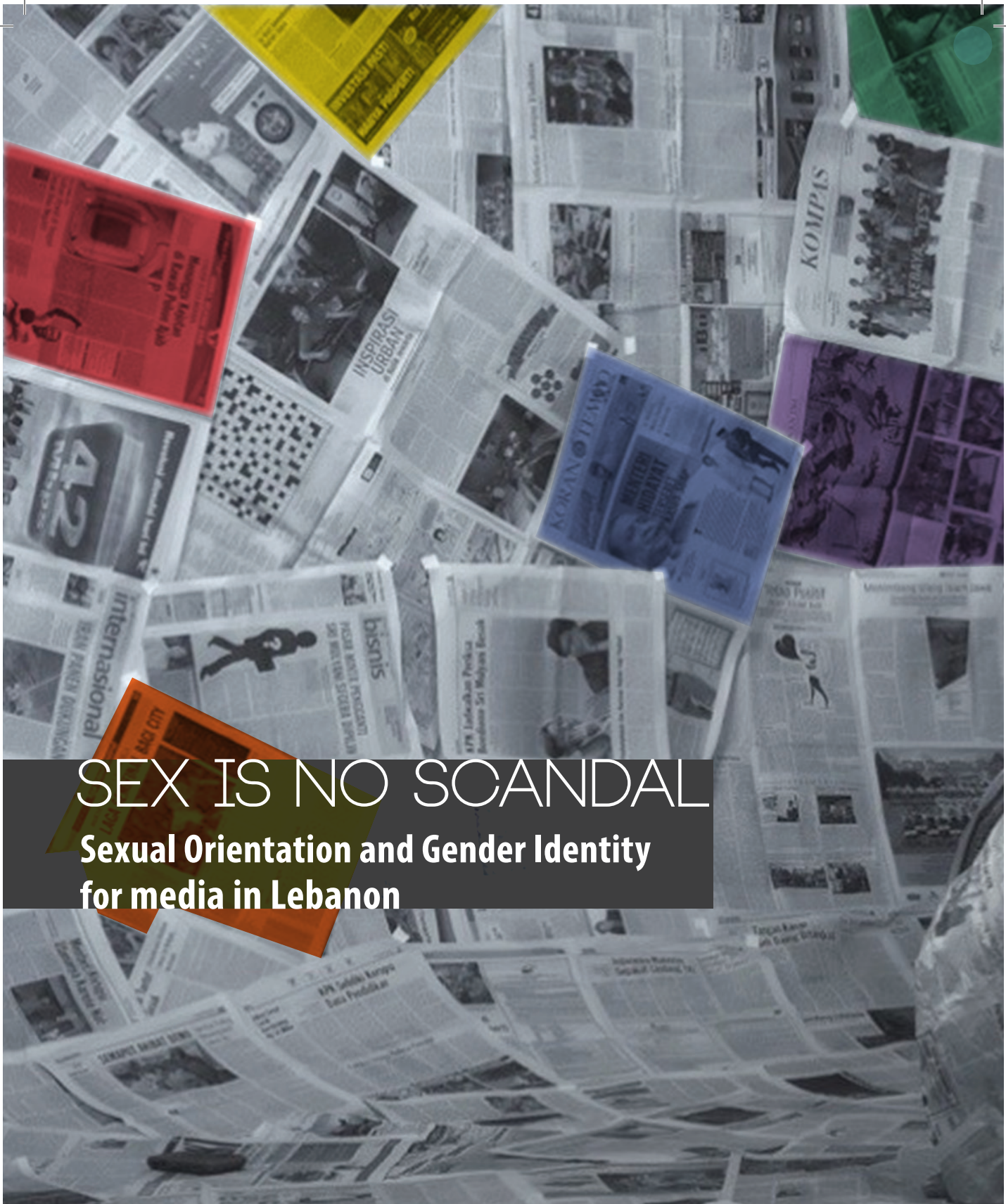
¹ <http://cskc.daleel-madani.org/resource/gender-dictionary-traveling-concepts-and-local-usages-lebanon-%D9%82%D8%A7%D9%85%D9%88%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%AF%D8%B1-%D9%85%D9%81%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85-%D9%85%D8%AA%D9%86%D9%82%D9%91%D9%84%D8%A9>

² <http://cskc.daleel-madani.org/resource/gender-dictionary-traveling-concepts-and-local-usages-lebanon-%D9%82%D8%A7%D9%85%D9%88%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%AF%D8%B1-%D9%85%D9%81%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85-%D9%85%D8%AA%D9%86%D9%82%D9%91%D9%84%D8%A9>

Table of Contents

Gender and Sexuality: Definitions and Differences	6
Media Coverage of Gender and Sexuality Issues	8
Myths and Facts	11
The legal, social, and political contexts of women in Lebanon	14
The legal, social, and political contexts of homosexual individuals in Lebanon	16
The legal, social, and political contexts of Transgender individuals in Lebanon	17
General guidelines for the coverage of gender and sexuality issues	19
About the author	25
About the organization	25

This manual is catered to journalists, writers, and audio-visual media professionals who tackle issues of gender and sexuality in their material. Therefore, it will be limited to terms and concepts within sexuality commonly addressed in the media. When it comes to gender, the term refers to social roles produced and imposed on men and women. Thus, it is a broad concept which refers to a plethora of terms, meanings, and schools of thought. The scope of this manual does not allow us to go into all of them in details, so we will limit ourselves, when talking about gender, to the themes of women and sexual violence they are subjected to. Similarly, when we speak of sexuality, we can speak of sexual pleasure, practices, expression, and so many more intricate and complex concepts. In this manual, however, we will limit ourselves to media coverage of homosexuality and transgender issues only.



SEX IS NO SCANDAL

Sexual Orientation and Gender Identity for media in Lebanon